المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة جغرافية

الدكتور / حسام الدين جاد الرب

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد

كلية الآداب ــ جامعة أسيوط

الملخص باللغة العربية

المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة جغرافية

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط والوقوف على التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات في المحافظة وتوضيح خصائصها وأنواعها، وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، وأهم المشكلات والتحديات التي تواجه تنميتها، مع التعرض لدراسة مستقبل هذه المشروعات من خلال تناول دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لهذه المشروعات وذلك من أجل تفعيل دورها في خدمة أهداف التنمية في المحافظة، ومحاولة وضع الحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشكلات التي تواجه هذه المشروعات والتي تقف حائلا دون تطورها في المحافظة.

Abstract

Small projects in the province of Assiut, and their role In economic development: study geography

This research aims to shed light on small projects in the province of Assiut, and stand on the geographical distribution of these projects in the province and to clarify the characteristics and types, and define its role in economic development, and the main problems and challenges facing their development, with exposure to the study of the future of these projects by addressing the role of governmental and non-government support for these projects in order to activate its role in the service of development objectives in the province, and to try to develop solutions and alternatives appropriate to treat the problems faced by these projects which stand without development in the province.

مقـــــدمـــــة:

تحظى المشروعات الصغيرة بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتيح فرص عمل عديدة[1] بتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي المســـاهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر والتي تعاني من الزيادة السكانية المضطردة.

وتسهم المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج إضافة إلى إسهامها في زيادة الدخل القومي وتنويعه ، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدراته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى، كما تتصف هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي على مســـتوى المـــدن والقرى مما يساعد على تقليل الفوارق الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.[2] كما تتمتع المشروعات الصغيرة باحتياجاتها المحدودة من الطاقة والبنية الأساسية ولا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

وتؤكد تجارب العديد من الدول مثل : اليابان والصين والهند والولايات المتحـــدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبيـــة والآســـيوية، أن دعـــم وتشجيع المشروعات الصغيرة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصـــادي

---

(١) يعمل في هذه المشروعات الصغيرة قاعدة عريضة من قوة العمل تقدر بحوالي ثلث القوى العاملة في مصر، وذلـــك في عام ٢٠١٠.

(٢) راجع: أ- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة، محركات أساسية لنمو اقتصادي منشور، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٤.

ب- حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصـــر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١.

ج- رشيد بداوي: أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة، منتـــدى الشـــباب القروي، الرباط ٢٠١٠، ص ١.

والاجتماعي بهذه الدول، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي عدد المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، كمـــا أنها توفر ما بين ٤٠-٨٠% من إجمالي فرص العمل، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تسهم المشروعات الصغيرة بنحـــو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيـــة علـــى الترتيب. (١)

وتقع محافظة أسيوط فلكياً بين دائرتي عرض ٤٥ ً ٢٦ ° ، ٤٣ ً ٢٧ °، وبـــين خطي طول ٤٥ ً ، ٣٠ ° ، ٤٥ ً ٣١ ° شرقاً، وتبلغ مساحتها الكلية ٢٥٩٢٦ كيلو متر مربع، أي أنها تمثل حوالى ٢.٦% من مساحة مصر، وتتوزع هذه المساحة علـــى أحـــد عشر مركزاً إدارياً شكل (١) تضم ١١ مدينة ،٢٣٥ قرية، ٩١١ عزبة ونجعاً تضم ٥٦ وحدة محلية قروية(٢) ، فضلا عن مدينة جديدة هي مدينة أسيوط الجديدة ، وتبلغ المساحة المأهولة منها ١٥٦٢كم٢ يغطي القطاع الريفي منها ١٣٦٥كم٢ بنسبة ٨٧.٦% من إجمالي المساحة المأهولة فى حين يمثل القطاع الحضري ١٢.٤% من هذه المساحة (٣).

وتقع المحافظة وسط محافظات الوجه القبلي، وتأخذ شكلا شريطياً على طول ضفتي نهر النيل بطول حوالي ١٦٠ كم بين الصحراء الشرقية والصحراء الغربية، حيث تحتـــل

---

(١) البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقـــم ١٤١ لســـنة ٢٠٠٤، النشـــرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٤.

(٢) هذه المراكز الإدارية هي: مركز ومدينة أسيوط(٢٣٦ كم٢) ، مركـــز ديـــروط (٢٠٨.١ كـــم٢)، مركـــز القوصية(١٨٤.٤ كم٢)، مركز منفلوط (٢١٧.٩ كم٢)، مركز أبو تيج (١٣٧ كم٢) ، مركز الغنـــايم(٤٨ كم٢)، مركز أبنوب(١٩٩.٨ كم٢)، مركز الفتح(١٠٥.٠٣ كم٢)، مركز ساحل سليم (٩٦ كم)٢، ومركز البداري (٩٢ كم٢). ويعد مركز أسيوط أكبر مراكز المحافظة من حيث المساحة، ويليه مركز منفلوط، أما أصغر المراكز من حيث المساحة مركز الغنايم، ومن حيث المساحة المأهولة يعد مركز أسيوط كذلك هو أكـــبر مراكـــز المحافظة من حيث نسبة المساحة المأهولة(١٥.١%)، يليه مركز منفلوط(١٣.٩%) ثم مركز ديروط(١٣.٣%)، ثم مركز أبنوب(٧.١%). أما أصغر المراكز من حيث المساحة المأهولة فهو مركز الغنايم(٣.١%).

راجع: محافظة أسيوط: أسيوط على طريقة التنمية (١٩٩٩-٢٠٠٥)، المواطن - الهدف - الوسيلة إدارة العلاقـــات العامة بالمحافظة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، أسيوط ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٣١.

المحافظة جزءاً من الهضبة الغربية بعرض ٢٠ كيلو متر وجزء من الهضبة الشرقية بعرض حوالي ١٠ كيلومتر، ويحد المحافظة شمالا محافظة المنيا، وجنوبا محافظة سوهاج، ومن الغرب جبل أسيوط الغربي ومحافظة الوادي الجديد، ومن الشرق جبل أسيوط الشرقي ومحافظة البحر الأحمر، وتقع المحافظة في موقع متوسط بين محافظتي الوادي الجديد والبحر الأحمر.

وقد بلغ عدد سكان المحافظة ٣.٤٤١.٥٧٩ نسمة حسب تعداد عام ٢٠٠٦م ن يعيش منهم ٢.٥٣٤.٧٣٣ نسمة بالريف، أي ما يعادل ٧٣.٦% من إجمالي السكان، في حين يعيش ٩٠٦.٨٦٤ نسمة في الحضر أي بنسبة ٢٦.٤% من إجمالي سكان المحافظة[١] ومن هنا يمكن القول بأن محافظة أسيوط تجمع بين سمات الحضر ومظاهر الريف، وإن كان الطابع الريفي يغلب عليها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط والوقوف على التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات في المحافظة وتوضيح خصائصها وأنواعها، وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، وأهم المشكلات والتحديات التي تواجه تنميتها، مع التعرض لدراسة مستقبل هذه المشروعات من خلال تناول دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لهذه المشروعات وذلك من أجل تفعيل دورها في خدمة أهداف التنمية في المحافظة، ومحاولة وضع الحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشكلات التي تواجه هذه المشروعات والتي تقف حائلا دون تطورها في المحافظة.

مناهج البحث ومجتمع وعينة البحث:

١- مناهج البحث:

اعتمد البحث على العديد من المناهج منها المنهج الإقليمي على اعتبار أننا نتناول المشروعات الصغيرة في إقليم محدد وهو محافظة أسيوط، بالإضافة إلى المنهج الأصولي الذي

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (محافظة أسيوط)، القاهرة، يونيه ٢٠٠٨.

يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل التي تؤثر فيها، فضلا عن المنهج الوظيفي الذي يعد من المناهج الحديثة في الجغرافيا الاقتصادية والذي يهدف إلى تحليل التركيب الوظيفي السائد وخصائص المشروعات الصغيرة في المحافظة. كما تطلبت الدراسة استخدام المنهج التاريخي والذي تم تناوله عند التعرض لدراسة تطور المشروعات الصغيرة في المحافظة.

٢- مجتمع البحث وعينته:

يشمل مجتمع البحث المشروعات الصغيرة المسجلة [١] في محافظة أسيوط والبالغ عددها ٧٤٣٧١ مشروعاً حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط عام ٢٠١٢ . وقد حصل الباحث على الكثير من البيانات الإحصائية عن المشروعات الصغيرة بالمحافظة من خلال تصميم نموذج استبيان وذلك بهدف استكمال بعض البيانات غير المتوفرة عن المشروعات الصغيرة في جميع مراكز المحافظة، ويضم نموذج الاستبيان ١٨ سؤالا، وقد شملت الاستبيان عينة حجمها (٢٠٠٠ مفردة) شكلت ٢.٧% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط. وقد تم توزيع هذه الحالات على أصحاب المنشآت والمشاريع الصغيرة والعاملين بها، وقد تم استبعاد ١٢٢ استمارة لعدم صحتها وذلك بنسبة ٦.١% من إجمالي العينة، وقد حصل الباحث على موافقة الإدارة العامة للأمن والتابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما تم استخدام الإسلوب الكارتوجرافي في إنشاء الخرائط بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام بعض برامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S) لتحليل البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة بالمحافظة للوصول إلى النتائج المرجوة السليمة.

---

(١) يقصد بالمشروعات المسجلة تلك المشروعات التي لها دفاتر محاسبية وسجل تجاري وبطاقة ضريبية ، أما ماعدا ذلك فهي مشروعات غير مسجلة وهي مشروعات غير رسمية .وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط (المسجلة وغير المسجلة) ١٣٠.٩١٧ مشروعا وذلك عام ٢٠١٢. راجع :الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي فرع أسيوط: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط، ٢٠١٣.

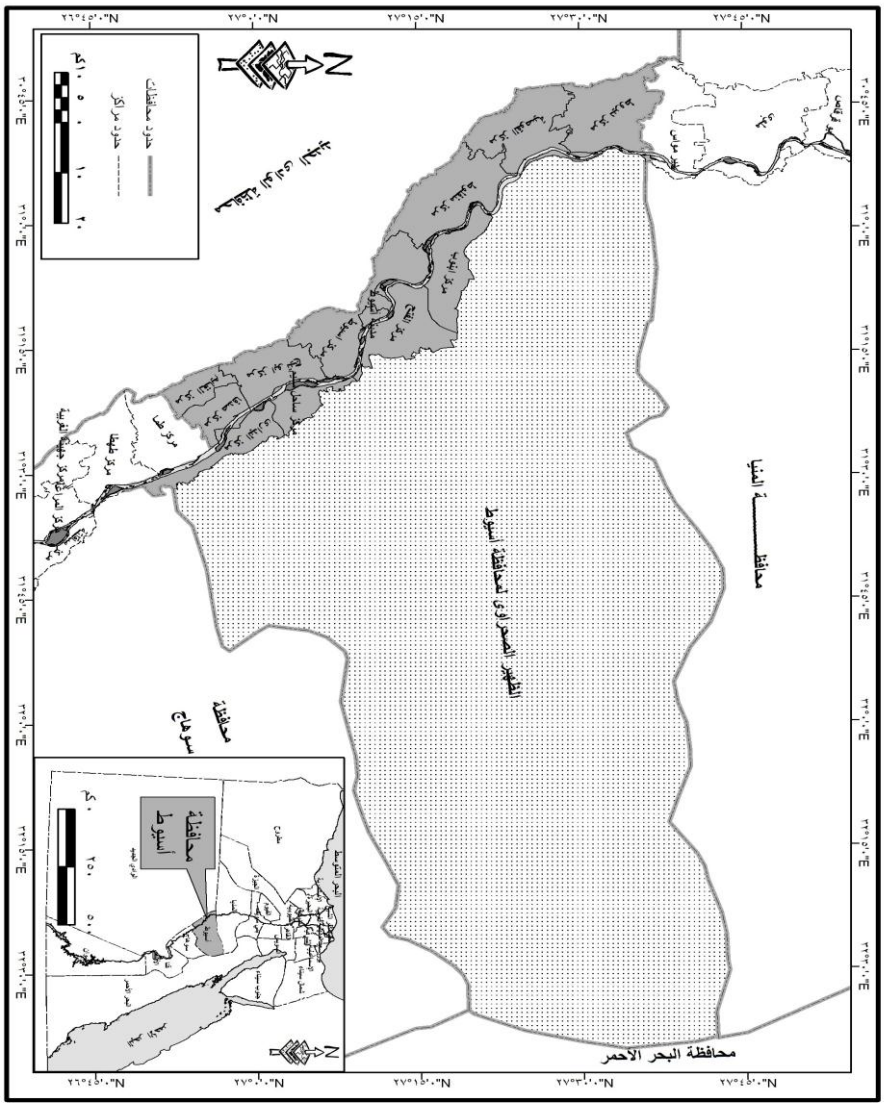

شكل(١) التقسيم الإداري لمحافظة أسيوط عام ٢٠١٢

المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الخريطة الطوبوغرافية الرقمية لمحافظة أسيوط ، مقياس رسم ١:٥٠.٠٠٠، القاهرة ٢٠٠٨ .

الهيئة المصرية العامة للمساحة ، الخريطة الطوبوغرافية لمحافظة أسيوط ، مقيـــاس ١:٥٠.٠٠٠، عدة لوحات، القاهرة ١٩٩٦

خطة البحث:

سوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة ومفهومها .

ثانياً: البعد الزمني للمشروعات الصغيرة في المحافظة.

ثالثاً: أنواع المشروعات الصغيرة وخصائصها.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في المحافظة.

خامساً: دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة.

سادساً: المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المحافظة.

سابعاً : مستقبل المشروعات الصغيرة في المحافظة.

ثامناً: الخاتمة.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة ومفهومها:

يثير تحديد مصطلح المشروع الصغير **small Enterprise** (١) جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية مما جعل هناك تضارباً في بعض الأحيان ما بين المهتمين والعـــاملين على قطاع المشروعات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أن المصطلح يحمل في طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصـــها اختلافـــاً

---

(١) يستخدم البعض مصطلح **Small Business** للتعبير عن المشروع الصغير. وتفضل منظمة العمل العربية استخدام مصطلح منشأة بدلا من مشروع ، حيث ترى إدارة المنظمة أن مصطلح منشأة أقرب إلى المصطلح الأجنبي الشائع **Enterprise** والذي يشير إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة **Small and Medium Enterprises** ودائما ما يختصر إلى (**SME**s) ، وترى المنظمة أن مصطلح مشروع تعد صالحة فقط في فترة التخطيط وبدء التنفيذ وبعد أن يكتمل لن يبق مشروعا. وعلى عكس غالبية دول العالم فأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يفضلان مصطلح أعمال (**Small and Medium Business) SMB**، أما المنشآت متناهية الصغر فيطلق عليها **Small Offices**

واضحا، كما أن هذا القطاع بمكوناته دائم التغير، ومن هنا توجد صعوبة في تعريف "المشروع الصغير"، وترجع هذه الصعوبة إلى اختلاف المقصود بكلمة صغير من دول إلى أخرى، ومن وقت لآخر داخل ذات الدولة، وبالتالي نجد أن المصطلح يختلف من دولة لأخرى ، فما هو متوسط أو كبير في دولة ما قد يكون صغير أو متناهي الصغر في دولة أخرى، بل وأنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف حجم المشروع بحسب مرحلة النمو. (١) ومصطلح المشروعات الصغيرة، مصطلح واسع يشمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم كل منها عدداً من العمال يتراوح بين شخص واحد حتى مائة شخص، ولا يقتصر هذا التعريف على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل أحياناً التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المترلية. (٢)

وقد تعددت تعريفات المشروعات الصغيرة سواء على المستوى الدولي أو كل دولة على حدة، وأهم هذه التعريفات هي :

١- التعريفات الدولية للمشروعات الصغيرة :

---

(١) راجع: أ- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

ب- جابر عوض سيد وزملاؤه: الصناعات الصغيرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، أسوان، د. ت، ص ٧.

ج- إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٤.

د- أحمد حلمي عبداللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، (ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٦. نقلا عن:

Staley, E & Morse, R., Modern small industry for developing countries , Stanford Research Industry, MC Graw Hill Book company, Stanford 1965, p. 2.

هـ- هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص.

(٢) سماح مصطفى عبدالغني: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧.

أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لايقل عن ٥٠ تعريفاً مختلفاً للمشروعات الصغيرة يتم الاسترشاد به في ٧٥ دولة(١) وللوقوف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستويين الدولي والمحلي، وينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق محدد حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية فنجد أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) **UNIDO** (٢) تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠- ٥٠ عامل، فيما يعرف البنك الدولي **World Bank** المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات الخاصة بها تصل إلى ٣ ملايين دولار أمريكي، أما المشروعات المتناهية الصغرى فهي " تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال وتصل المبيعات الإجمالية السنوية إلى ١٠٠ ألف دولار وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار". (٣)

٢- التعريفات الأوروبية للمشروعات الصغيرة :

يعرف الاتحاد الأوروبي **European Union (EU)** المشروع الصغير بأنه هو كل كيان أو (منشأة) أو تنظيم يمارس نشاط اقتصادي لايقل عدد العاملين به عن ١٠٠ عامل. (٤) وتستند إدارة المشروعات الصغيرة **Small Business Administration (S.B.A)** في الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفها للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة شروط وهي حجم المنشأة والذي بدوره يستند على مؤشرين هما: عدد العمال وكمية المبيعات

---

(١) حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصر، القاهرة، ٢٠٠٧.

(2) United Nations Industrial Development organization.(UNIDO)

(3) Meghana, A, & Beck, T. and Kunt, D., small and Medium Enterprises Across the Global: a new database, world Bank policy Research, Working paper 3127, New York 2003, pp. 2-3.

نقلا عن المرجع السابق، ص ٧.

(٤) المعهد العربي للتخطيط: تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢، صفحات متفرقة.

السنوية، وطبيعة عمل المشروع، والمشروعات المسموح بها والتي تتمتع بخصوصية معينة.(١).

وفي المملكة المتحدة قامت لجنة بولتون **Bolton Committee** المسئولة عن المشروعات الصغيرة بتعريف المشروع الصغير في مجال التصنيع بأنه "المشروع الذي يعمل به أقل من ٢٠٠ عامل، وفي مجال التعدين والتشييد بأنه المشروع الذي يقل عدد العمال به عن ٢٥ عامل". (٢)

٣- التعريفات الآسيوية للمشروعات الصغيرة :

تستخدم اليابان تعريف ثنائي المعنى يختلف باختلاف القطاعات، فالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الصناعة والتعدين والنقل والإنشاءات، هي تلك التي يقل رأسمالها عن ١٠٠ مليون ين والتي يكون حجم العمالة بها أقل من ٣٠٠ عامل، أما عن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تجارة الجملة فهي التي يقل رأسمالها عن ٣٠ مليون ين ويكون حجم العمالة بها أقل من ١٠٠ عامل، والمشروعات التي تعمل في تجارة التجزئة ومجالات الخدمات فهي تلك التي يبلغ رأسمالها ١٠ مليون ين ويعمل بها ٥٠ عامل. (٣)

وفي الهند كان تعريف المشروع الصغير معتمداً على حجم عمالة يصل إلى ٢٠ عامل سائدا حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، بعد ذلك دخل حجم الاستثمار في الأصول الثابتة كمعيار ثان وحدد بأنه لا يتعدى مبلغ ٦٥ ألف دولاً. وقد جاء هذا التغيير إنعكاساً للتطور الذي شهدته الصناعة في الهند وبخاصة بعد التقدم التكنولوجي.

---

(١) عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية والحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مرجع رقم (١٢٤-١٤٦٠٦-٢٠١٠)، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٠، ص ص ١٠-١٥.

(٣) سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، مذكرة خارجية رقم ١٦٢٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مارس ٢٠٠٧، ص ١٢.

وفي كوريا الجنوبية يعد المشروع صغير إذا كان يعمل به ٣٠٠ عامل أو أقل ويبلغ حجم استثماراته ٧٠٠ ألف دولار أو أقل. وعلى المستوى العربي نجد أن المشـــروعات متناهية الصغر هي التي يقل عدد عمالها عن ١٠ عمال، والصغيرة أقل من ٥٠ عامـــل، والمتوسطة أقل من ٢٥٠ عاملاً إضافة إلى حجم المبيعات كمعيار

٤- التعريفات العربية للمشروعات الصغيرة :

وقد تباين تعريف المشروعات الصغيرة بين الدول العربية ، فالمشروعات الصغيرة تشغل أقل من ٤ عمال في اليمن وما بين ٢-١٠ في الأردن، وأقل مـــن ١٠ عمـــال في الجزائر و سلطنة عُمان والكويت، ومن ١-٩ في العراق، ومن ١-٢٠ في السعودية وما بين ٥-١٩ عاملاً في البحرين، ويلاحظ أن المشروعات متناهية الصغر قد دمجت في بعض الحالات. ومن أجل تقريب التعريفات اعتمدت منظمة العمل العربية تعريفاً أوردتـــه في التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية عام ٢٠٠٨ والذي يتضمن عدة تعريفات منها أن المشروعات المتناهية الصغر هي المشروعات التي يتراوح عدد عمالها ما بين ١-٤ عمال، في حين أن المشروعات الصغيرة هي التي يتراوح عدد عمالها ما بين ٥-١٩ عاملاً، أما المشروعات المتوسطة فهي تلك المشروعات التي يتراوح عدد عمالها ما بين ٢٠-٩٩ عاملاً". (١)

٥- تعريفات الكتاب والباحثين للمشروعات الصغيرة :

اختلف تعريف المشروعات الصغيرة باختلاف الكتاب والباحثين فنجد أن نيـــك Neck وهاربر Harper قد عرفا المشروعات الصغيرة بأنها" تلك المشروعات الـــتي يمتلك زمام إدارتها فرد واحد أو فردين على الأكثر ويكون مسئول عن اتخاذ القـــرارات

---

(١) راجع:

أ- منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٥، شرم الشيخ ٢٣ فبراير- ١ مارس ٢٠٠٨، ص ص ١٣-١٥.

ب- منظمة العمل العربية: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العـــربي، الدورة ٢٨، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القاهرة، ١٥-٢٢ مايو ٢٠١١، ص ص ١٥-١٦.

الرئيسة"(١) ، ولقد عرفها ويزيس **Wesis** بناء على عدد العمال واعتبرها بأنها " تلك المشروعات التي يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ عامل". (٢)

أما بانسال **Bansal** فقد اعتمد على ستة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة وتتمثل في : معيار عدد العمال، رأس المال، طاقة المدخلات، حجم الإنتاج، طبيعة الأنشطة المرتبطة بها كمستوى للتنظيم الإداري والفني، ومعيار حجم المشروع، ولكن ليس مفهوماً بالمقصود بحجم المشروع كأساس للتعريف. (٣)

٦- تعريفات المشروعات الصغيرة (الحالة المصرية):

وفي مصر حيث تجري الدراسة في إحدى محافظاتها وهي محافظة أسيوط فقد تباينت تعريفات المشروعات الصغيرة فنجد أن الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو أهم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر لم يحدد تعريف واضح للمشروعات الصغيرة إلى أن صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ وقد عرفها القانون المشار إليه بما يلي: "هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً، أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، ولا يتجاوز المليون جنيه، ولايزيد عدد العاملين فيها على ٥٠ عاملا (مادة ١) ، وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه (مادة ٢). ونص

---

(1) Neck, P, "Role and importance of small enterprises development, management development, No-14, ILO, Geneva 1979.

- Harpe, M., "small Business in the third world, John Wiely and Sons, Sussex 1991.

(2) Weiss, J., Industry in Developing countries, second edition, Rutledge, London, 1998.

(٣) راجع:

- هشام حنضل عبدالباقي، هالة مصطفى محمود: تفعيل دور الصناعات الصغيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر تحت عنوان " تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية" ، كلية التجارية، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠٠٣، ص ص ١٤-١٥.

- **Bansal, S, K., Financial problem of small scale industries, Anmol publications, New Delhi 1991.**

القانون في (مادته الثانية – إصدار) على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ماتحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها (١) ، ومن أهم التعديلات التي أدخلت على القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ هي نص المادة (٢) استبدال كلمة المنشأة بكلمة المشروع. (٢)

أما بنك التنمية الصناعية المصري فيعرف المشروعات الصغيرة بأنها " هي التي لا يزيد فيها مجموع الاستثمارات (عدا الأراضي والمباني)على مليون جنيه، ولا يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيه، وتتراوح العمالة فيها بين ١٠-٥٠ عامل. أما بنك مصر فيعرف المشروعات الصغيرة بأنها "هي تلك المشروعات التي يتراوح حجم العمالة فيها يتراوح بين ١٠-١٠٠ عامل، كما أن تكلفتها الاستثمارية (باستبعاد الأرض والمباني) لا تزيد عن نصف مليون جنيه. أما شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة فقد قامت بتعريف المشروع الصغير بأنه "ذلك المشروع الذي يتعامل في أي نشاط اقتصادي (فيما عدا) النشاط التجاري سواء كان ذلك في مجال الصناعة، الزراعة، استصلاح الأراضي، الصناعات الزراعية، التعليم، النقل والمواصلات، التعدين، السياحة، المقاولات، الخدمات على ألا يقل إجمالي الاستثمارات عن ٤٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني(٣) . أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد قسم المشروعات الصغيرة إلى مشروعات متناهية الصغر والتي يعمل بها من ١-٤ عمال، ومشروعات صغيرة يعمل بها من ٥-١٤ عامل، ومشروعات متوسطة والتي يعمل بها من ١٥-٤٩ عامل. أما وزارة الصناعة فقد صنفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي تبلغ قيمة أصولها أقل من ٥٠٠ ألف جنيه وتشغل ما بين ١٠-١٠٠ عامل، والهيئة العامة للتنمية الصناعية تعرف الصناعات الصغيرة بأنها" تلك المنشآت التي تصل

(١) الجريدة الرسمية : العدد ٢٤ ، تابع (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٠ يونيه ٢٠٠٤

(٢) عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠-٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٠-٣٨.

تكاليفها الاستثمارية إلى حوالي مليون جنيه والصناعات الصغيرة جداً إلى نصف مليـــون جنيه". أما معهد التخطيط القومي فقد عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلـــك المشروعات التي يعمل بها من ١-٤٩ عامل. (١)

٧- التعريف المعتمد في الدراسة :

اعتمد الباحث في الدراسة على تعريف الصندوق الاجتماعي للتنمية بصفته أهـــم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر بحكم قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ حيث عرف القانون المشار إليه المشروع الصغير بما يلي: "هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالهـــا المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، ولا يتجاوز المليون جنيه، ولايزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملا (مادة ١) ، وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بأنها " كـــل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه (مادة ٢). ويلاحظ من هذا التعريف السابق أن المشرع قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المنشآت الصغيرة ومعيـــار رأس المـــال في تعريف المنشآت متناهية الصغر . وسوف يقوم الباحث بدراسة المشروعات الصغيرة والتي تضم ضمن ثناياها المشروعات متناهية الصغر ، ونظرا للارتباط العضوي بين كلا النوعين ، كما أن جهات التمويل والإقراض واحدة ، وقد درجت معظم الدراســـات الدوليـــة والمحلية على تضمين المشروعات الصغيرة في دراستها للمشروعات متناهية الصـــغر دون الإشارة إليها فى عناوين هذه الدراسات (٢) ، ولكن يتم الإشارة إليهـــا فى مـــتن هـــذه الدراسات، وأصبح مصطلح المشروعات الصغيرة متعارف عليه بين المختصين والمهـــتمين بدراسة المشروعات الصغيرة بأنه يضم المشروعات متناهية الصغر . ويكاد يتفق تعريـــف معهد التخطيط القومي للمشروعات الصغيرة مع تعريف الصندوق الاجتماعي.

---

(١) سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) يمكن الإطلاع على بعض هذه الدراسات ضمن قائمة المراجع في نهاية البحث.

ثانياً: البعد الزمني للمشروعات الصغيرة في المحافظة:

عندما تولى " محمد علي" حكم مصر سنة ١٨٠٥ كانت الصناعات الصغيرة والتي تغطي الحاجات الأساسية للفرد وهي الغذاء والكساء والسكن تنقسم إلى ثلاثة أنـــواع هي:(١)

الصناعات المرتبطة بالغذاء: وتتمثل في طحن الحبوب، عمل الخبز، الجزارة، تفريخ الدجاج، تحضير الفول، عمل الخل، استقطار العرقي، الزبيب، ماء الورد، طحن الـــبن، وصنع الفطير.

الصناعات المتعلقة بالملبس: وتشمل الغزل والنسيج والصباغة والتطريـــز، مهنـــة العقادين، الدباغة، صناعة الأحذية وسروج الخيل، و الخياطة وصناعة الفراء.

الصناعات المتعلقة بالمسكن: وتشمل البناء، النحت، الحدادة، النجارة، والخراطة، صناعة الفخار، الزجاج، صناعة الحصير.

وقد قام "محمد علي" باحتكار الصناعات الصغيرة في مصر على مراحل وذلـــك رغبة منه في زيادة موارده المالية، حيث كانت الحكومة تقوم بتوجيه الإنتـــاج والتوزيـــع فتعطي الصناع المواد الأولية بثمن محدد وتطالبهم بصنعها في مدة محـــددة ، ثم تشـــتري المنتجات المصنعة منهم بثمن بخس وتختمها بخاتم الحكومة رغبة في إحكام الرقابة، ثم تبيعها بسعر باهظ عن ثمن الشراء، وبهذا النظام فقد الصناع استقلالهم وأصبحوا أجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون، فهجر الكثير منهم الصناعة وتدهورت الصناعات الصغيرة. ولكن يبدو أن " محمد علي" لم يأسف لحال تلك الصناعات، إذ كان اضمحلالها

---

(١) راجع:

أ- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عهد عبدالناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٣١-٣٢.

ب- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، المجلد الرابع، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٨، صفحات متفرقة.

يفسح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية، وبذلك انهارت الصناعات الصغيرة في جميع أنحاء مصر(١) ومن بينها أسيوط.

ونظراً لأن أسيوط كانت تمثل نهاية طريق درب الأربعين الذي كان يعد طريقاً تجارياً مهماً بين مصر والسودان في العصور التاريخية، فقد كانت القوافل التجارية تسلك هذا الطريق كل عام، وقد تسبب في ازدهار التجارة بين مصر والسودان عن طريق أسيوط في قيام الكثير من الصناعات الصغيرة في مدينة أسيوط معتمدة على المواد الخام المستوردة من السودان، وأهم هذه الصناعات السيوف والخناجر وأدوات مختلفة من العاج وأدوات الزينة للسيدات وعلب المجوهرات والسجائر. أما خشب الأبنوس المستورد من السودان فكان يستعمل في صناعة أدوات خشبية دقيقة وكثيرة منحوتة أو مطعمة بالأصداف والعاج، وهكذا اشتهرت أسيوط بتطعيم سن الفيل ومهر صناعها في ذلك مهارة كبيرة، وأصبحت منشآت أسيوط وأمشاط(٢) أسيوط بغية كل زائر أو راحل عن أسيوط للتهادى بها، وكان مركز هذه الصناعة المحال العديدة المنتشرة على طول شارع الخديو توفيق (السكة الجديدة سابقاً) ومن أهم المحال الشهيرة ببيع سن الفيل محال أولاد كحيلة وسامي عبدالملك وجندي مساك وأمين بسطا وغيرهم كثير. (٣) وما لبثت هذه الصناعات أن اندثرت نتيجة ارتفاع أسعار خاماتها، وإهمال طريق درب الأربعين كطريق للتجارة بين مصر والسودان، فضلا عن منافسة القاهرة لأسيوط في إنتاج هذه السلع بجانب أن أسواقها أكبر وأكثر إتساعاً من أسواق أسيوط، وبالفعل هاجر بعض المشتغلين بهذه الصناعة من مختلف طوائف العمال والصبية المهرة من أسيوط إلى القاهرة لإقامة من منشآتهم فيها وخاصة في منطقة خان الخليلي وهذا المكان الذي تتركز فيه هذه

---

(١) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) الأمشاط هي الأماكن التي يتم فيها تسريح وتمشيط الصوف استعداداً لغزله ونسجه، ثم يتم تصنيعه في النهاية إلى منتجات صوفية كانت تشتهر بها المدينة.

(٣) عثمان فيض الله : مدينة أسيوط بحث في بيئتها بين الماضي والحاضر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠١٢ ،ص ١٢٧

الصناعات في القاهرة حالياً. (١) وقد أخذت صناعة السجاد والكليم تتقدم تقدماً سريعاً في مدينة أسيوط لسهولة الحصول على الصوف حيث تربي الأغنام بكثرة ومعظمه من النوع الجيد فضلا عن الكميات المستوردة من الصوف من السودان مع توافر الأيدي العاملة الرخيصة. وقد اشتهرت أسيوط منذ القدم بصناعة السجاد السياحي اليدوي بمختلف العقد من الصوف والحرير وكذلك الكليم الأسيوطي الفلكلوري والجوبلان بمختلف الرسومات. وحاليا ينتج السجاد ذو الطابع السياحي المصنع من أجود الخيوط الصوفية ومن الحرير الطبيعي ذوي الجودة العالمية، وتنتشر صناعة الكليم بداخل مدينة أسيوط وقرى بنى عديات والنخيلة ودرنكة. وقد اشتهرت أسيوط بصناعة التلّي(٢) والمنسوجات المزركشة، حيث كان يوجد في أسيوط نوعين من التلّي أبيض وأصفر والأبيض أغلى قيمة من الأصفر، وكان كثير من نساء أسيوط يحترفن هذه الصناعة في منازلهن ويرتزقن منها، والواقع أن مدينة أسيوط كانت هي المورد الأول لهذه الصناعة في الصعيد وإن كانت تنتشر في الأقصر فعلى يد العمال والصناع المهرة من أسيوط. (٣)

وقد كان بنك مصر أسبق وأقدم البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة منذ عام ١٩٢٢، حيث خصص البنك مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه على أن يكون الحد الأقصى ١٠٠٠ جنيه لمدة لا تزيد عن ٥ سنوات، إلا أن عدم توفر الضمانات وطول إجراءات المنح وتحمل المقترض نفقات الحصول على القرض، وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية كانت

---

(١) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد ١٥، جامعة المنوفية، مدينة السادات، مارس ٢٠٠٧، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) فن التلي: هي مشغولات ومزركشات يدوية يتم تشكيلها على أنواع عديدة من الأقمشة والملابس كالعبايات والطرح والإيشاربات وغيرها، و التليّ هو إسلوب من أساليب التطريز يتميز بأشرطة معدنية رقيقة ، ويرجع هذا الاسم إما إلى تسمية فرنسية لقماش الشبك **Tulle** (التل) الذي يستخدم في التطريزعليه ، أو نسبة إلى الملك " أتالوس " أحد ملوك آسيا الصغرى الذي اخترع فن التطريز بالذهب . راجع: المجلس القومي للمرأة : توثيق وتنمية فن التليّ ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ١٣.

(٣) عثمان فيض الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨

تشكل عقبات أمام ذلك. (١) ولما لم يتحقق الغرض من هذه القروض طلب بنك مصر في عام ١٩٢٩ تنظيم إقراض النشاط الصناعي وإنشاء بنك صناعي مصري لهذا الغرض وجدد الدعوة لإنشاء هذا البنك في عام ١٩٣٩، حيث صدر النظام الأساسي للبنك الصناعي في عام ١٩٤٩ برأسمال بلغ ١.٥ مليون ساهمت الحكومة فيه بنسبة ٥١% من رأس المال، ولم يستطع البنك الصناعي في ذلك الوقت القيام بالدور الفعال لتمويل الصناعات الصغيرة بسبب الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين والاهتمام بالزراعة بدلاً من الصناعة في ذلك الوقت. (٢)

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ حيث اهتمت الثورة بتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال التصنيع، ويظهر ذلك في تشجيعها الصناعة وخاصة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة في مشروعات صناعية جديدة، وزيادة معدلات الاستثمار في قطاع الكهرباء وبعض الخدمات. و في عام ١٩٥٢ فإن عدد المشروعات الصناعية القائمة في ذلك الوقت بلغ ١٩٥٢٧ مشروعاً، وأن ما يزيد على ثلث هذه المشروعات كان إنتاجه لا يزيد عن الألف جنيه، وكان رأس المال لأكثر من نصف المشروعات أقل من ٢٠٠ جنيه للمؤسسة الواحدة، في حين كانت ٧٥% منها لا يعمل بها أكثر من عشرة عمال، إذ كان أغلب هذه المشروعات تدار من خلال أصحابها. (٣) ومع اهتمام حكومة الثورة بنشر الصناعة في محافظات الجمهورية ومن بينها محافظة أسيوط وإنشاء المزيد من المنشآت الصناعية، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية والورش في محافظة أسيوط ١٨٠١٧ منشأة يعمل بها ٢٩٢٢٤ عاملاً عام ١٩٥٧ ، ومن الملاحظ على هذه المنشآت أن ما يقرب من ثلث عددها (٦١.٥%) أي ١١٠٧٧ منشأة يعمل بها عامل

---

(١) مجلس الشورى: الصناعات الصغيرة، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ١٠، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٥.

(٢) بنك مصر: تمويل الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، السنة ٣٣، العدد الثاني، القاهرة ١٩٨٩/ ص ٣٦.

(٣) السيد الحسيني: التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٨٢-٨٣.

واحد فقط فهي عبارة عن ورش حرفية وليست مصانع كبيرة(١) . وفي عام ١٩٦٠ تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة، وذلك بهدف جمع العاملين في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية في جمعيات تعاونية تخدمهم وتقدم لهم المعونات والخدمات كالمعونات الفنية.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية بمدينة أسيوط ١٧ جمعية تعاونية موزعة على النحو التالي: ١٦ جمعية إنتاجية، ٥ جمعيات استهلاكية، ٣ جمعيات زراعية، ٣ جمعيات إسكان، وبلغ إجمالي رأسمالها ٩٨٣٢١ جنيها، وبلغ عدد أعضائها ٢٠٦١٩ عضوا عام ١٩٦٢، وقد قامت هذه الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة بتولي عبء إنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم الفني لهذه المشروعات وخاصة بالنسبة للأعضاء المنتسبين لها، حيث قامت بتمويل ٢٣٢ مشروعاً صغيراً بتكلفة رأسمالية بلغت ٢٨٢٠٠ جنيها. (٢)

وفي عام ١٩٦٣ تم إنشاء معهد الصناعات الصغيرة ، وفي عام ١٩٦٩ أنشئ مركز تنمية التصميمات الهندسية الصناعية ، ثم جهاز تنمية وبناء القرية المصرية عام ١٩٧٣. (٣) وعلى الرغم من أن المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة قد لعبت دوراً فاعلاً خلال الفترة (١٩٦١-١٩٧٣) في مساعدة هذه المشروعات وتنشيطها، إلا أن هجرة المهارات المصرية إلى الأسواق العربية قد أدى إلى نقص فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر ، ولقد بدأت الصورة تتغير نسبياً بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث بدأ القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة

---

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد: إقليم مصر، الإحصاء السنوي العام (١٩٥٧ – ١٩٥٨)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦٠، ص ص ٢٣٥-٢٣٧.

(٢) عبدالمنعم شوقي: دليل مدينة أسيوط، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٨-٢٢٣.

(٣) إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤

تأخذ دورها الهام مرة أخرى ولكن في المجالات الاستهلاكية وكانت الأولوية للمشروعات الأجنبية وفروع للشركات العالمية. (١)

ومع إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دفعة قوية وذلك من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج على مستوى الجمهورية أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، منها ٤٥ ألف مشروع متناهي الصغر يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المترلية)، وشكلت هذه المشاريع ٥٣% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بما يقارب ١٨ مليون دولار حتى عام ١٩٩٨ ، وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. (٢)

وقد حظيت محافظة أسيوط باهتمام بالغ من قبل الصندوق الاجتماعي الذي افتتح مكتباً إقليمياً له في المحافظة في أبريل ١٩٩٣، وقد قام الصندوق بتمويل عدد من المشروعات التنموية لخدمة المجتمع في محافظة أسيوط باعتماد ١٩٥ مليون جنيه منها حوالي ١٢٨ مليون جنيه منحة، ٦٧ مليون جنيه قروض لتمويل ٧١٩١ مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر حققت نحو ٩٠ ألف فرصة عمل، وزيادة دخل ٤٥٠٠ أسرة من خلال الإقراض الشعبي ومشروع الأسر المنتجة، وذلك خلال الفترة من يناير ١٩٩٢ وحتى يناير ٢٠٠١.(٣)

---

(١) فريد راغب النجار: الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) سمير زهير الصوص: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية، قلقيلية ٢٠١٠، ص ٣٢.

(٣) راجع: أ- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط ، أسيوط في عام ٢٠٠٠، أسيوط، أبريل ٢٠٠٠، ص ص ١٧٢-١٧٨.

ب- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط : أسيوط في بداية القرن الحادي والعشرين، أسيوط، أبريل ٢٠٠١، ص ص ١٣٢-١٣٣.

وزاد عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظة، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة في المحافظة (٥-٤٩) مشتغل ٣٨٢٦ مشروعاً عام ٢٠٠٦، وتشكل هذه المشروعات ٢% من إجمالي المشروعات الصغيرة على مستوى الجمهورية، وتتوزع هذه المشروعات على كل من الريف والحضر وذلك بواقع ٢٢١٢ مشروعاً في حضر المحافظة، ١٦١٤ مشروعاً في ريف المحافظة، في حين بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر (١-٤ مشتغل) ٦٣٩٥٧ مشروعاً أي ما يشكل ٢.٨% من إجمالي المشروعات المتناهية الصغر على مستوى الجمهورية وتتوزع هذه المشروعات بواقع ٣١١١١ مشروعاً في الحضر، ٣٢٨٤٦ مشروعاً في الريف. (١)

ويتضح من خلال هذا العرض مدى الزيادة العددية الكبيرة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وإن كانت المشروعات المتناهية الصغر تتفوق على نظيرتها الصغيرة نظرا لقلة حاجتها لرأس المال وعدد العمالة وإقبال جهات الأقراض والتمويل المختلفة (الدولية، الحكومية، الخاصة) والبنوك على هذا النوع من المشروعات والتي تقل فيه نسبة المخاطرة برأس المال مع زيادة عدد المستفيدين من المواطنين، وبشكل عام فكلا النوعين من المشروعات تقل نسبة رأس المال والأيدي العاملة بهما.

ثالثا: أنواع المشروعات الصغيرة وخصائصها:

أنواع المشروعات الصغيرة : تتباين المشروعات الصغيرة من حيث النوع وذلك حسب التصنيفات والمعايير الدولية بتصنيف وحدات المنشآت الصغيرة إلى ثلاث فئات وذلك على النحو التالي(٢):

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) طبقا لعدد العاملين بحضر وريف محافظات الجمهورية ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦، القاهرة ٢٠٠٩.

(٢) مجلس الشورى: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، (دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، القاهرة ٢٠٠٣، صفحات متفرقة.

أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب الذات: وهي أنشطة يقوم بها أكثر السكان فقراً ليحصلوا على أقواتهم في غياب الحماية بمظلة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء السكان يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا يكادون يجدون فرصة لعمل مشروع يمثل مساهمة أكبر من مجرد الحصول على القوت. وهذه الأنشطة غير رسمية (أي غير مسجلة) وغير مرخص بها قانوناً كعمل تجاري.

ب–المشروعات الحرفية: تعرف الحرف اليدوية بأنها تلك الحرف التي لا تشتمل إلا على الحرفي أو المالك نفسه ونادراً ما يزيد عدد العاملين في مثل هذه المنشآت عن ١٠ عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية، وتشمل هذه الفئة الصناعات المترلية التي تدر دخلاً دون أن يكون لها مقر معين، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولاً تذكر لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلاً من الماكينات والآلات ، ويمثل هؤلاء الحرفيون نسبة كبيرة في الدول النامية ومن بينها مصر وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية غير مسجلة.

المنشآت الصغيرة: وهي منشآت خدمية أو صناعية أكثر تنظيماً، ويقوم صاحب المنشأة بتشغيل عدد من العمال في تخصص معين من العمل، ولا توجد ميكنة كبيرة، كما تميل الأصول الثابتة إلى أن تكون في أضيق الحدود ومعظم هذه الأنشطة مسجلة.

وقد اعتمدت المعايير الدولية في تصنيف المشروعات الصغيرة على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية ومن أمثلة المعايير الكمية المستخدمة في التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة : (معيار عدد العمالة ، معيار رأس المال،المعيار الثنائي أو المزدوج العمالة ورأس المال معاً، معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج ، معيار قيمة الطاقة الإنتاجية ، معيار قيمة المبيعات، معيار القيمة المضافة) ويعد معيار عدد العمالة أكثر هذه المعايير استخداماً على المستوى الدولي. أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على إجراء التحليل الاقتصادي، وتقويم كفاءة المشروعات، وتحديد دور كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتمد الدول العربية ومن بينها مصر في تقسيمها للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط الاقتصادي(١) حيث أن المشروع الصغير يمكن أن يعمل في كافة المجالات الاقتصادية سواء الصناعية، التجارية، الخدمية، الزراعية، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، وتنقسم المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة إلى الأنشطة التالية: (٢)

١- الأنشطة العامة : وتصنف الأنشطة العامة إلى الأنشطة التالية:

أ- الأنشطة الصناعية: ويقصد بها المشروعات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد نصف مصنعة ومواد تامة الصنع أو تجهيز المواد تامة الصنع وتعبئتها وتغليفها وبيعها مثل (الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار). وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط ٣١٢٩ مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل ٤.٢% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠١٢.

ب- الأنشطة الزراعية: ويقصد بها مشروعات الثروة (الزراعية والحيوانية والسمكية) مثل إنتاج الفواكه والخضار والحبوب والمشاتل وتربية الأبقار والأغنام والدواجن والمناحل والألبان ومشتقاتها وصيد الأسماك ومزارع الأسماك، وقد بلغ عدد المشروعات الزراعية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط ٣٨٣٣٥ مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل ٥١.٦% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠١٢.

ج- الأنشطة التجارية: ويقصد بها مشروعات تجارة الجملة وتجارة التجزئة والتصدير والاستيراد مثل (متجر بيع بسعر الجملة، سوبر ماركت، متجر متخصص، إنترنت، محاصيل زراعية، آلات، معدات، كمبيوتر). وقد بلغ عدد المشروعات التجارية

---

(١) سوف نستخدم هذا التقسيم في هذه الدراسة.

(٢) هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، صفحات متفرقة.

الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط ٢٥١٥٥ مشروعاً تتنوع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل ٣٣.٨% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠١٢.

د- الأنشطة الخدمية: ويقصد بها مشروعات (مصرفية، فندقية، سياحية، تدريب، نظافة، مشروعات لا تهدف إلى الربح، حماية البيئة من التلوث، محطات البترين، الإصلاح والصيانة، النقل والتحميل، الدعاية والنشر والإعلان، (الجمعيات الخيرية، المستوصفات، الأسر المنتجة). وقد بلغ عدد المشروعات الخدمية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط ٦٣١٢ مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل ٨.٥% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة. ويندرج ضمن الأنشطة الخدمية مشروعات المهن الحرة حيث بلغ عدد مشروعات المهن الحرة الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط ١٤٤٠ مشروعاً تتوزع على جميع مراكز المحافظة وهي تشكل ١.٩% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠١٢. (١)

٢- الأنشطة الخاصة: يمكن تصنيف الأنشطة الخاصة بالمشروعات الصغيرة كالتالي:

أ- الأنشطة التابعة : وهي التي ترتبط فيها المشروعات الصغيرة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة مثل الصناعات المغذية. ويقل هذا النوع من الأنشطة في محافظة أسيوط وإن وجد يتم إدراجه ضمن الأنشطة الصناعية حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية رجال أعمال بمحافظة أسيوط.

ب- الأنشطة المستقلة: هي الأنشطة التي تحقق فيها المشروعات الصغيرة قدرة تنافسية أكبر أمام المؤسسات الكبرى وذلك لأمرين: الأول وهو حجم السوق وتخصص الطلب على بعض المواد، والثاني أن هناك بعض المنتجات تتميز بقصر دورة حياتها بسبب تغير الأذواق مثل الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي، مثل مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات

(١) الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الاقليمي- فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، مارس ٢٠١٣.

الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية. ويندرج هذا النوع من الأنشطة في محافظة أسيوط حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية رجال أعمال أسيوط ضمن المشروعات الصناعية.

٢- خصائص المشروعات الصغيرة في المحافظة:

تمتلك المشروعات الصغيرة عدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المشروعات الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي لبعض الدول ومن بينها مصر(١)

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مقترحات للنهوض بالمشروعات الصغيرة وتطويرها وذلك من خلال استمارة استبيان والتي يوضحها الملحق (١) لعينة من المشروعات الصغيرة لأغراض الدراسة، وفيما يلي نستعرض أهم سمات وخصائص عينة البحث والتي تشمل خصائص كل من أصحاب المشروعات الصغيرة وخصائص المشروعات ذاتها، حيث أجريت الدراسة على عينة من ٢٠٠٠ مشروع ، وتم استبعاد ١٢٢ مشروعا نظرا لعدم صحة البيانات ولذلك فقد تم الاعتماد على ١٨٧٨ مشروعا موزعة على جميع مراكز المحافظة وذلك كما يتضح من الجدول (١) والشكل (٢) والتي أوضحها المسح الميداني .

(١) ماهر المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة، عمان، مايو ٢٠٠٦، ص ٦.

جدول(١) حجم عينة المشروعات الصغيرة المختارة في محافظة أسيوط عام٢٠١٢(*)

المركز/ المدينة	عدد المشروعات	الأهمية النسبية (%)
مركز أبنوب	١٥٣	٨.٢
مركز أبو تيج	١٥١	٨
مدينة أسيوط	٣١٨	١٦.٩
مركز ديروط	٢٦٢	١٤
مركز البداري	٩١	٤.٩
مركز الغنايم	٦٢	٣.٣
مركز القوصية	١٩٣	١٠.٣
مركز ساحل سليم	٨٢	٤.٤
مركز منفلوط	٢٠٠	١٠.٦
مركز صدفا	٧٣	٣.٩
مركز الفتح	١٠٢	٥.٤
مركز أسيوط	١٨١	٩.٦
مدينة أسيوط الجديدة	١٠	٠.٥
إجمالي المحافظة	١٨٧٨	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير ٢٠١٢.

وأهم هذه الخصائص هي :

طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروعات الصغيرة:

طبقاً لطبيعة النشاط يتم التمييز بين المنشآت الصغيرة على أساس ما يعد منها نشاطاً تقليدياً وما بعد نشاطاً إنتاجياً حديثا، حيث تتميز المنشآت الصغيرة الحديثة بالقابلية للتطويع والاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على الاستفادة من الفنون الانتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة لظروف الدول النامية، وتكون بالتالي أكثر تلبية لاحتياجات

الاقتصاد الحديث في مراحله الأولى، بينما نجد أن المنشآت الصغيرة التقليدية تلك التي ما تزال تطبق الفنون الإنتاجية القديمة المتوارثة من أجيال سابقة والتي يظل نشاطها قاصـــراً على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني. (١) ويوضح الجدول التالي طبيعة النشاط الذي يمارسه أصحاب المشروعات الصغيرة.

جدول (٢) التوزيع النسبي لطبيعة النشاط الذي يمارسه عينة من القائمين على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام٢٠١٢(*)

نوع النشاط	تجاري	صناعي	خدمي	زراعي	مهن حرة	الإجمالي
الأهمية النسبية(%)	٣١.٤	١٣.٢	٩.٥	٤١.٤	٤.٥	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير ٢٠١٢.

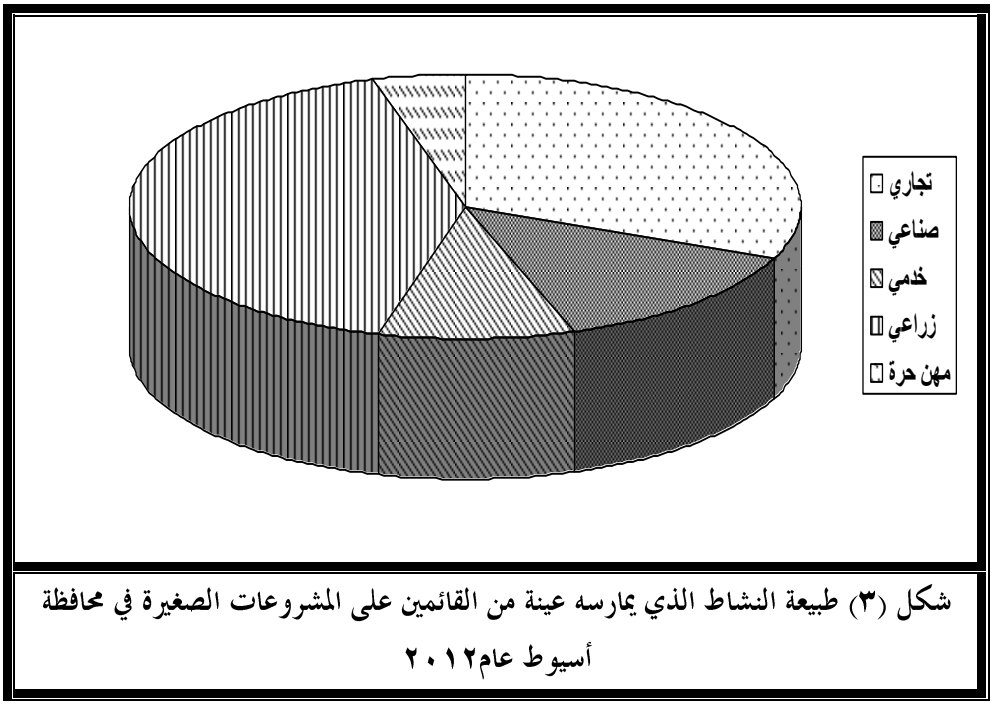

شكل (٣) طبيعة النشاط الذي يمارسه عينة من القائمين على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام٢٠١٢

(١) حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

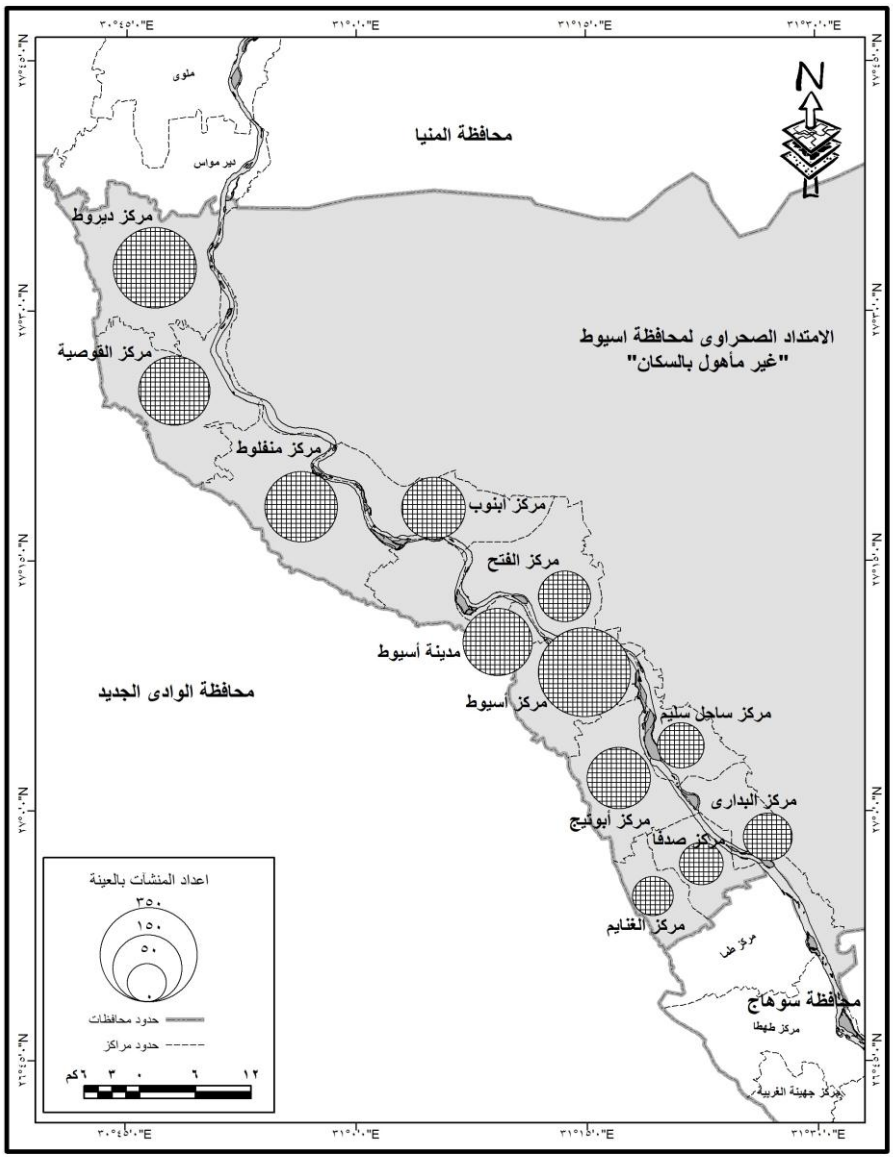

شكل (٢) التوزيع الجغرافي لحجم عينة المشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط عام ٢٠١٢

يتضح من خلال الجدول (٢)، والشكل(٣) أن ٤١.٤% من جملة العينة يمارسون الأنشطة الزراعية والتي تشمل مشروعات تسمين المواشي وشراء وتربية الأغنام والماعز والإبل والمناحل وتجارة الأسمدة والمبيدات وعلف الحيوان ومشروعات تربية الدواجن واستصلاح الأراضي في الظهير الصحراوي للمحافظة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة المشروعات الزراعية في المحافظة إلى أن محافظة أسيوط من المحافظات الزراعية التي يغلب عليها الطابع الريفي حيث يرتفع فيها سكان الريف بالمقارنة بسكان الحضر، فيشكل سكان الريف ٧٣.٦% من إجمالي السكان في المحافظة حسب تعداد عام ٢٠٠٦، في حين يشكل سكان الحضر ٢٦.٤% من إجمالي سكان المحافظة، وبالتالي يهتم نسبة كبيرة من السكان بالمشروعات الزراعية والتي ورثوها عن الأجداد وبالتالي يستطيعون أن يجنوا من ورائها المزيد من الأرباح.

يحتل النشاط التجاري المرتبة الثانية في المحافظة من حيث طبيعة النشاط حيث يشكل ٣١.٤% من جملة العينة، وتنتشر الأنشطة التجارية بشكل واسع على مستوى مراكز المحافظة والتي من أهمها تجارة الملابس والمنتجات الجلدية والأخشاب والمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والورق والاستيراد والتصدير وتجارة التجزئة والقطاعي والمنتجات الحيوانية، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الأنشطة التجارية في المحافظة إلى العائد الكبير التي تحققه هذه الأنشطة وخاصة مع سرعة دوران رأس المال وزيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الطلب على هذه المنتجات.

جاءت الأنشطة الصناعية والخدمية والمهن الحرة في المراكز من الثالث وحتى الخامس على التوالي بالنسبة لطبيعة النشاط الذي يمارسه القائمين على المشروعات الصغيرة في المحافظة من إجمالي العينة وذلك بنسب ١٣.٢%، ٩.٥%، ٤.٥% على التوالي.

٢- صفة الملكية للمشروعات الصغيرة: اتضح من المسح الميداني أن أغلب المشروعات الصغيرة هي منشآت فردية حيث تمثل المشروعات الفردية حوالي ٨٣.٦%

من إجمالي العينة محل الدراسة، وتمثل المشروعات التي تمتلكها الأسرة أو المشروعات ذات المسئولية المحدودة باقي النسبة بإجمالي يبلغ ١٦.٤% وذلك كما يتضح من الجدول (٣).

جدول (٣)

التوزيع النسبي لعينة المشروعات الصغيرة حسب الشكل القانوني في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

نوع الملكية	الأهمية النسبية
ملكية فردية	٨٣.٦
ملكية أسرة	١١.٨
شركة ذات مسئولية محدودة	٤.٦
الإجمالي	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير ٢٠١٢.

٣-عمر المشروعات الصغيرة : من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة الانتهاء من عملية إنشائها والإعداد والتجهيز لها بسرعة فائقة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة. ويوضح الجدول التالي توزيع المشروعات الصغيرة حسب عمر المشروع .

جدول (٤)

التوزيع النسبي لعينة المشروعات الصغيرة حسب العمر في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

عمر المشروع	الأهمية النسبية (%)
أقل من ٣ سنوات	٢.٣
٤-٧ سنوات	١٧.٢
٨-١٠ سنوات	٢٦.٢
١١-١٤ سنة	٢١.١
أكثر من ١٥ سنة	٣٣.٢
الإجمالي	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير، ٢٠١٢.

يتضح من خلال الجدول (٤) ، الشكل(٤) والخاص بعمر المشروعات الصغيرة حسب عينة الدراسة في محافظة أسيوط أن النسبة الأكبر لهذه المشروعات وعلى وجه التحديد أكثر من الثلث (٣٣.٢%) يتعدى عمرها أكثر من ١٥ سنة، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أهمية مثل هذه المشروعات في حياة السكان على مستوى الجمهورية بشكل عام ومحافظة أسيوط على وجه الخصوص، نظراً لما تقدمه هذه المشروعات من خدمات للسكان أو في صورة سلع إنتاجية لا توفرها المشروعات الكبيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة عدد المشروعات التي يتعدى عمرها ١٥ سنة في المحافظة إلى اهتمام الدولة بمثل هذه المشروعات منذ الستينيات ، كما أن إنشاء الصندوق الاجتماعي عام ١٩٩١ كان له دور كبير في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك من خلال قيام الصندوق بفتح مكتب إقليمي له في محافظة أسيوط عام ١٩٩٣.

احتلت المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني بين ٨-١٠ سنوات المرتبة الثانية وشكلت ٢٦.٢% من إجمالي العينة ، في حين احتلت المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني بين ١١-١٤ سنة المرتبة الثالثة حيث بلغت ٢١.١% من جملة العينة، وجاءت المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني بين ٤-٧ سنوات في المرتبة الرابعة وشكلت ١٧.٢% من جملة العينة ، بينما احتلت المشروعات التي يقل عمرها الزمني عن ٣ سنوات المرتبة الخامسة والأخيرة وشكلت ٢.٣% من إجمالي العينة حسب عمر المشروعات الصغيرة في المحافظة.

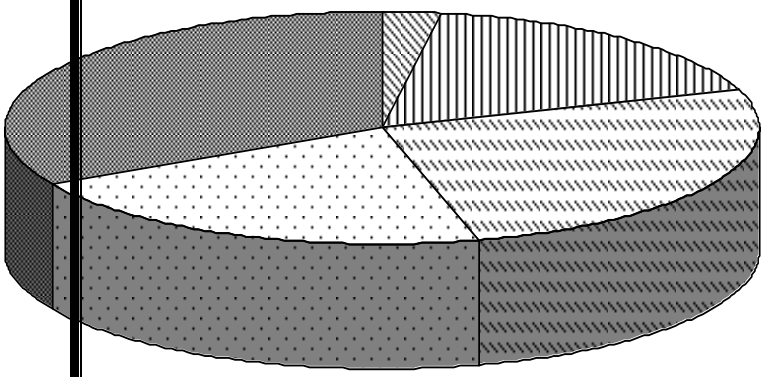

شكل (٤) التوزيع النسبي لِعينة المشروعات الصغيرة حسب العمر في محافظة أسيوط عام٢٠١٢

٤- عدد المشتغلين في المشروعات الصغيرة:

يعد معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسبياً- في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون اجر والعمالة المؤقتة والموسمية. [1]

(١) المرجع السابق، ص ٨.

جدول (٥)

التوزيع النسبي لعدد العاملين على عينة المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

عدد العاملين في المشروع	٥-٩ عمال	١٠-١٩ عمال	٢٠-٣٩ عامل	٤٠-أقل من ٥٠ عامل	الإجمالي
الأهمية النسبية (%)	٦٨.٤	١٥.٢	١٣.١	٣.٣	١٠٠

(*) المصدر: : الدراسة الميدانية، ديسمبر/يناير ٢٠١٢.

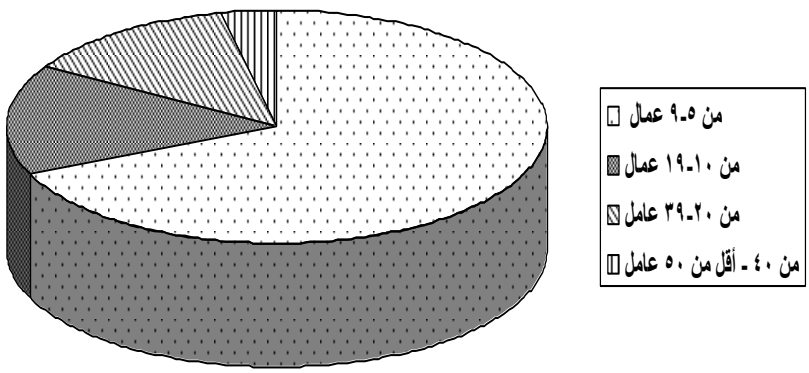

شكل (٥) التوزيع النسبي لعدد العاملين في عينة المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢

يتضح من خلال الجدول (٥)، والشكل(٥) أن ٦٨.٤% من إجمالي عينة المشروعات الصغيرة بالمحافظة يعمل بها أقل من ١٠ عمال (٥-٩) عمال على وجه التحديد ويرجع ذلك إلى أن المشروعات المتناهية الصغر غالباً ما تكون مملوكة لأصحابها

والذي في الغالب يملك المال ولكنه لا يملك المهارات الإدارية والعملية الخاصة بالعمل وبالتالي فهو يستعين بعدد قليل من الأيدي العاملة المدربة والفنية. في حين شكلت المشاريع التي يعمل بها ١٠-١٩ عاملا ١٥.٢% من إجمالي عينة الدراسة، أما المشاريع التي يعمل بها ٢٠-٣٩ عاملاً فقد بلغت نسبتها ١٣.١% من إجمالي العينة، ومثلت المشروعات الصغيرة التي يعمل بها من ٤٠- أقل من ٥٠ عامل ٣.٣% من جملة عينة الدراسة. ويرجع السبب في قلة عدد هذه المشروعات إلى حاجتها إلى رؤوس أموال كثيرة وبالتالي لا يقدر عليها إلا المستثمرين أو الشركات ومن ثم فقد قل الإقبال على تأسيس مثل هذه المشروعات. وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد، إلا أن العدد الكبير للمشروعات الصغيرة وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان[١].

٥- رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة:

يرى البعض أن معيار العمالة لايعد معياراً سليماً أو كافيا للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وان الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية ، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المشروعات الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقدير الإعانات أو القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية لإقامة الورش الحرفية بها

(١) موقع كنانة أون لاين ، الصندوق العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت :
www.kenanaonline.eg.org

جدول (٦)

التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر لعينة المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

حجم رأس المال بالألف جنيه	٢٠ فأقل	٢٠-أقل من ٣٥	٣٥-أقل من ٥٠	أكثر من ٥٠	الإجمالي
الأهمية النسبية %	٦٨.٤	١٥.٢	١٣.١	٣.٣	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير ٢٠١٢.

يتضح من خلال الجدول (٦) أن ٦٨.٤% من جملة عينة الدراسة للمشروعات الصغيرة في المحافظة بلغ حجم رأس المال للمشروع أقل من ٢٠ ألف جنيه، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتمد على القروض من البنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفية والتي غالباً ما تقل فيها سعر الفائدة والضمانات المالية اللازمة عندما تقل قيمة القرض والعكس صحيح حيث تزيد سعر الفائدة على المبالغ التي تزيد عن ٢٥ ألف جنيه لتصل إلى ما يتراوح بين (١٥-١٧%) بالإضافة إلى مصاريف البنك وذلك في حالة بنك التنمية الصناعية، وإن كانت بعض البنوك مثل البنك الوطني للتنمية يتقاضي سعر فائدة موحد مقداره ١٦% ورسوم انتقال ٣% ولا يشترط تقديم ضمانات عينية للحصول على القروض، ولكن يعتمد على السلامة الاقتصادية للمنشأة ونزاهة مالكها وجديته(١) . أما الصندوق الاجتماعي للتنمية فتبدأ قيمة القروض من (١٠-٥٠ ألف جنيه) للمستفيد بشرط توافر دراسة جدوى للمشروع مع جدية صاحب المشروع في تنفيذ مشروعه ، ويمكن أن يصل المبلغ إلى ٢٠٠ ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع (٢) ، وقد بلغت قيمة الفائدة ٧% للمشروعات الجديدة، ٩%

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦-٢٧.

(٢) في الغالب لا يقل عدد المشتركين عن أربعة أشخاص للحصول على مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه.

للمشروعات القائمة، كما أن المستفيد يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات من تاريخ بدء نشاطه.

شكل رأس المال للمشاريع الصغيرة من ٢٠-أقل من ٣٥ ألف جنيه نسبة ١٥.٢% من حجم عينة الدراسة، في حين بلغت المشروعات التي يتراوح رأسمالها بين ٣٥-أقل من٥٠ ألف جنيه ١٢.١% من جملة عينة الدراسة. جاءت المشروعات التي يزيد رأسمالها على ٥٠ ألف جنيه في المرتبة الرابعة والأخيرة وذلك بنسبة ٣.٣% من جملة عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن معظم البنوك التجارية غالباً ما تقدم قروضها لهذه المشروعات بنسبة فائدة عالية وتحتاج إلى ضمانات عينية أو مالية لمنح هذه القروض لهذه المشروعات.

٦- ملكية المشروعات الصغيرة تبعاً لنوع القائمين:

يتضح من خلال الإستبيان أن الرجل والمرأة يشتركان في امتلاك وإدارة المشروعات الصغيرة في المحافظة وإن كانت النسبة الأكبر للذكور ممن يمتلكون المشروعات الصغيرة والتي بلغت نسبتهم ٨٦.٧% من جملة العينة مقابل ١٣.٣% من الإناث الذي يملكون المشروعات الصغيرة في المحافظة، ويرجع ذلك إلى قلة إقبال الإناث على مثل هذه المشروعات بالمقارنة بالذكور هذا من جانب، ومن جانب آخر بعض القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد الموروثة التي تميز المجتمع الصعيدي والذي ينظر إلى المرأة على أن مكانها الطبيعي هو المنزل حيث تشارك الرجل في تربية الأبناء وعدم الاختلاط بباقي أفراد المجتمع وليس المساهمة في دخل الأسرة.

٧- عمر القائمين على المشروعات الصغيرة :

نظرا لأن معظم المنشآت الصغيرة هي منشآت فردية يمتلكها ويديرها فرد واحد حيث يكون هناك تركيز في وظائف الإدارة فإن عنصر التخصص غير موجود ويمكن

بالتالي القول إن المنشآت الصغيرة تتصف بإدارة الرجل الواحد. (١) حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه بالاشتراك مع أفراد أسرته وبعض الأقارب، وكذلك يقوم بتشغيل الأطفال وصغار السن مع الاعتماد على العمالة الموسمية أو المؤقتة، وكثيراً ما يجري تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ الجهات الحكومية المعنية مثل : هيئة التأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات ومديريات القوى العاملة، مما يؤدي إلى إهدار حقوق العمال نظراً لعدم وجود ضمانات تحمي العامل وتحفظ حقوقه والممثلة في وجود معاش ينفق منه على نفسه وأسرته عندما يتقاعد عن العمل بعد سن الستين، وكل هذا يجعل صاحب المنشأة يتعسف في استخدام سلطاته في عمليات تعيين وفصل العمال وإهدار حقوقهم، وتزداد سلطة صاحب العمل في ظل ما تعانيه مصر بشكل عام ومحافظة أسيوط من ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل وقد زادت هذه المشكلة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

جدول (٧)

التوزيع النسبي لعمر القائمين على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط٢٠١٢(*)

العمر	٢٢ سنة فأقل	٢٣-٣٠ سنة	٣١-٣٥ سنة	٣٦-٤٠ سنة	أكثر من ٤٠ سنة	الإجمالي
الأهمية النسبية(%)	١٨.٦	٣٣.٤	٢٢.٧	١٩.٤	٥.٩	١٠٠

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير ٢٠١٢.

يتضح من خلال الجدول (٧) أن أكثر من نصف العاملين في المشروعات الصغيرة من حجم عينة الدراسة (٥٢%) تتراوح أعمارهم بين ٢٢-٣٠ سنة، وإذا ما أضفنا إليهم العاملين من جملة العينة والتي تتراوح أعمارهم بين ٣١-٣٥ سنة لارتفعت النسبة لتصل إلى ٧٤.٧%، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن فئة الشباب والتي تعد الفئة المنتجة الأساسية بالنسبة للمشروعات الصغيرة في المحافظة هي التي تتحمل عبء

(١) حسام مندور: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة خارجية رقم ١٦٠٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٣٠.

المجازفة للدخول في مثل هذه المشروعات، بينما نجد أن ١٩.٤% من جملة العينة تتراوح أعمارهم بين ٣٦-٤٠ سنة، ٥.٩ سنة من جملة العينة ممن يملكون أو يعملون في المشروعات الصغيرة تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة وهم أقل الفئات اشتراكاً في العمل في مثل هذه المشروعات.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في المحافظة:

تتميز المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط بالانتشار الجغرافي الواسع في جميع مراكز المحافظة، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها، حيث تقوم المنشآت الصغيرة في المحافظة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي تتطلب الاتصال الشخصي بالمستهلك للتعرف على أذواقه ورغباته بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء وذلك كما هي الحال في صناعة الملابس والأحذية والتحف والمصنوعات الجلدية ولعب الأطفال والتي تنتشر في مدينة أسيوط حاضرة المحافظة وباقي عواصم مراكز المحافظة.

جدول (٨)

التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

المركز/ المدينة	عدد المشروعات (**)	%
مركز أبنوب	٥٧٠٦	٧.٧
مركز أبو تيج	٥٦٣٦	٧.٦
مدينة أسيوط	١٥٦٧٣	٢١
مركز ديروط	٩٥١٠	١٢.٨
مركز البداري	٤١٢٤	٥.٦
مركز الغنايم	٢٠٩٧	٢.٨
مركز القوصية	٧١٨٩	٩.٧
مركز ساحل سليم	٣١٢١	٤.٢

مركز منفلوط	٧٦٨٧	٣.١٠
مركز صدقا	٢٨٠٧	٣.٨
مركز الفتح	٣٩٨٥	٥.٤
مركز أسيوط	٦٨١٢	٩.١
مدينة أسيوط الجديدة	٢٤	–
إجمالي المحافظة	٧٤٣٧١	١٠٠

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتماداً على:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية لتعداد المنشآت لسنة ٢٠٠٦، محافظة أسيوط، القاهرة يونيه ٢٠٠٩.

٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي ، فرع أسيوط: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط، ٢٠٠٣-٢٠١٣. (**) يتوزع هذا العدد من المشاريع مابين ٧٢٩٣١ مشاريع مسجلة بشكل رسمي ، في حين أن باقي المشاريع ويبلغ ١٤٤٠ مشروع غير مسجل.

يتضح من خلال الجدول (٨) والشكل (٦) أنه يوجد في محافظة أسيوط ٧٤٣٧١ مشروعا وتتوزع هذه المشروعات على مستوى مراكز المحافظة ويمكن أن نقسم مراكز المحافظة إلى الأنماط التالية :

مراكز مرتفعة التوزيع : وتشمل مدينة أسيوط التي تحتل المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى أكثر من خمس عدد المشروعات (٢١%) بالمحافظة والتي يصل عددها إلى ١٥٦٧٣ مشروعاً ، يليها مركز ديروط والذي يبلغ عدد المشروعات به ٩٥١٠ مشروعاً وذلك بنسبة ١٢.٨%، ويرجع ذلك إلى أن مركز ديروط يعد ثاني مراكز المحافظة من حيث عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة (٥٣٢.٣٤٦) حيث تجد المشروعات الصغيرة سوقا رائجة لتوزيع منتجاتها فضلا عن تنوع الأنشطة الاقتصادية في هذا المركز المترامي الأطراف نحو الشمال والذي يقع بالقرب من محافظة المنيا ويستحوذ على الكثير من الأنشطة الخدمية لمراكز القوصية ومنفلوط التابعة لمحافظة أسيوط ومراكز ديرمواس وملوى التابعة لمحافظة المنيا.

مراكز متوسطة التوزيع : وتشمل مركز منفلوط الذي يحتل المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى ١٠.٣% من جملة عدد المشروعات في المحافظة.

مراكز منخفضة التوزيع : وتشمل مراكز القوصية، أسيوط، أبنوب، أبو تيج، البداري، الفتح، ساحل سليم، صدفا، الغنايم وقد جاءت هذه المراكز في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشر على التوالي وذلك بنسبة ٩.٧%، ٩.١%، ٧.٧%، ٧.٦%، ٥.٦%، ٥.٤% ، ٤.٢%، ٣.٨%، ٢.٨% على التوالي.

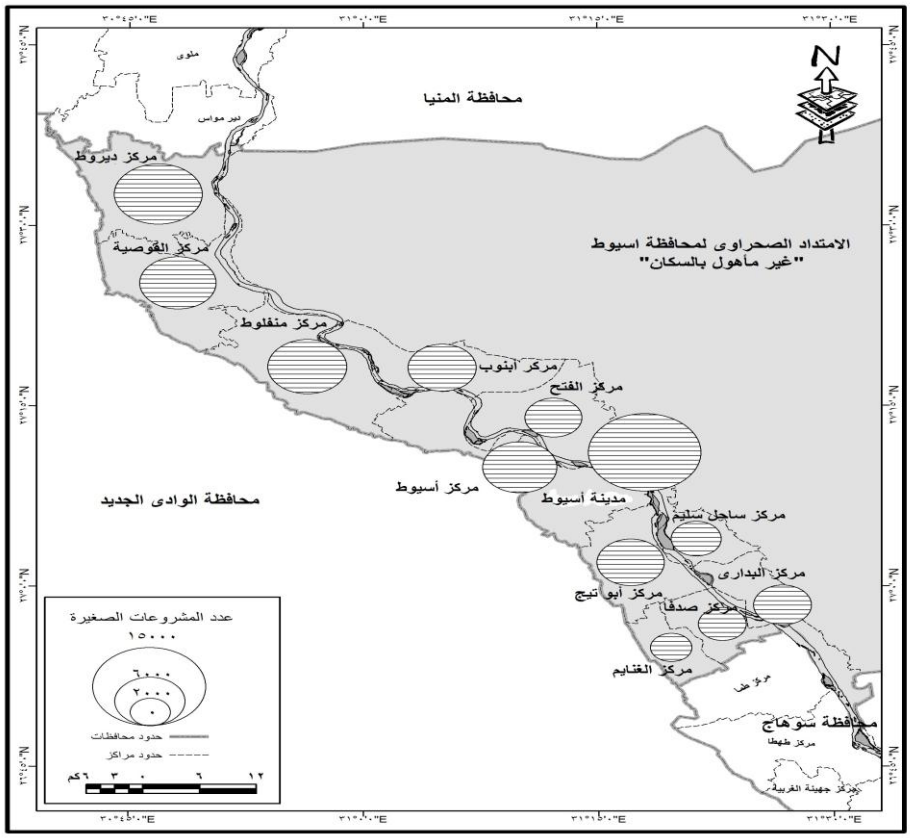

شكل (٦) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢

خامساً: دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة:

تحتل المشروعات الصغيرة مكانة مهمة ومتزايدة في الدول المتقدمة، كما اكتسبت هذه المشروعات أهميتها في الدول النامية من خلال مجموعة من الاعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع الجغرافي للسكان والنشاط الاقتصادي. ومع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمنعطفات التي تمثلت في الركود والكساد العالمي والتضخم، وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء، إتجه العالم إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها يوماً بعد يوم كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية المختلفة ومن بينها الاقتصاد المصري.

إن التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية لن تتأتي إلا من خلال المشروعات الصغيرة لما لها من خصائص تجعل لديها مرونة التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية(١)، وتختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه المشروعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المشروعات الصغيرة في عملية التنمية تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. (٢)

---

(١) محمد علي أحمد: المشكلات الإدارية للصناعات الصغيرة في محافظة سوهاج، دراسة ميدانية، (ماجستير غير منشورة) ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٩١، ص ٣١.

(٢) عبدالرازق خليل ، عادل نقموش: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر: ٢٠٠٦، ص٦.

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الصناعية على وجه الخصوص على مستوى الجمهورية ، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) أكثر من ٢.٥ مليون مشروع تمثل حوالي ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتسهم بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل، ويدخل سنويا ٣٩ ألف مشروع جديد مجال الإنتاج. (١)

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة من خلال النقاط التالية :

١- تسهم المشروعات الصغيرة بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل المختلفة لكافة التخصصات وبمستويات متدرجة في المهارات، حيث يوفر قطاع الأعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض فئات المجتمع، وبصفة خاصة الإناث والذكور والسكان النازحين من المناطق الريفية وغير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

وقد بلغ عدد سكان محافظة أسيوط ٣.٤٤١.٩٦٧ نسمة،(٢) حسب التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦، وبلغ إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي ٩٠١.٧٠٦ نسمة أي بنسبة ٢٦.٢% من جملة سكان المحافظة (١٥ سنة فأكثر) (٣) ويعمل منهم ٨١٦.٦٤٢ نسمة، وقد بلغ عدد المتعطلين ٨٥.٠٦٤ نسمة أي بنسبة ٩.٤% من

(١) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١.

(٢) بلغ عدد سكان محافظة أسيوط نحو ٣.٨٨٨.٣٠٨ في يناير عام ٢٠١٢، ارتفع ليصل إلى ٤.٠٤١.٠٠٠ نسمة في مارس ٢٠١٣.

(٣) ارتفعت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في محافظة أسيوط إلى ٤٣.٦% عام ٢٠١٠ ثم إلى ٤٤.٧% عام ٢٠١١.

إجمالي السكان المشتغلين، حيث بلغ معدل البطالة ٩.٤% طبقا لنتائج التعداد(١) ويصل معدل البطالة على مستوى الجمهورية ١٣% ، في حين يرتفع في محافظة أسيوط ليصل إلى ١٧.٢% ويرتفع معدل البطالة بين الإناث ليصل إلى ٢٤.٧%، بينما ينخفض بين الذكور ليصل إلى ٩.٦% وذلك عام ٢٠١٢. (٢)

وبالنظر إلى قوة العمل والتي تعد أهم قطاع في السكان وهو القطاع المنتج الدافع إلى عملية التنمية والمسئول عن الفئات الأخرى غير العاملة حيث يتضح من خلال الجدول (٩) انخفاض معدلات الإسهام في قوة العمل وخاصة بالنسبة للإناث في المناطق الريفية بمحافظة أسيوط حيث وصلت إلى أقل من ١٠% عام ٢٠٠٦ وقد كانت ٥% عام ١٩٩٠، و٨% عام ١٩٩٧، ورغم تزايد معدلات العمالة للإناث في المناطق الحضرية بالمحافظة من ١٨% عام ١٩٩٠ إلى ٢٣.٦% عام ٢٠٠٦، إلا أنها تعد منخفضة حيث يعمل أقل من ربع الإناث في سن العمل. ويلاحظ ثبات معدلات العمالة للذكور من عام ١٩٩٠ (٦٦.٥%) إلى عام ٢٠٠٦ (٦٦.٥%)، كذلك يوضح اتجاه العمالة للذكور تغيرات طفيفة في كل من المناطق الحضرية من ٦٤.٢% عام ١٩٩٠ إلى ٦٥.٥% عام ٢٠٠٦. وبمقارنة معدلات المساهمة في قوة العمل بمحافظة أسيوط مع مثيله بالجمهورية يلاحظ وجود اختلافات جوهرية بالنسبة للإناث حيث تقل مساهمة الإناث بالجمهورية (١٩%) عن أسيوط (٢٣.٦%) بالمناطق الحضرية وتزيد في الجمهورية (١٩.٧%) عن أسيوط وتصل إلى (٩.٧%) بالمناطق الريفية وذلك عام ٢٠٠٦. وترتفع نسبة المتعطلين من الإناث حيث بلغت حوالي ٤٠% في كل من ريف وحضر المحافظة عام ٢٠٠٦، بينما لم تتجاوز ٧% للذكور. (٣)

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظات الجمهورية، القاهرة، يونيه، ٢٠٠٩.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، القاهرة، سبتمبر ، ٢٠١٢، صفحات متفرقة.

(٣) هشام مخلوف وزملاؤه ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤-٣٦.

جدول (٩) تطور الأهمية النسبية لإسهام المشروعات الصغيرة في قوة العمل في محافظة أسيوط مقارنة بالجمهورية خلال الأعوام (١٩٩٠، ٢٠٠٦،١٩٩٧). (*)

محل الإقامة	محافظة أسيوط									الجمهورية		
	١٩٩٠			١٩٩٧			٢٠٠٦			٢٠٠٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر	٦٤.٢	١٨	٤١.٧	٦٠.٢	٢٣.٣	٤٢	٦٥.٥	٢٣.٦	٤٤.٦	٦٣.٨	١٩	٤١.٧
ريف	٦٧.٦	٨	٣٨	١٣.٧	٥	٣٤.٩	٦٦.٩	٩.٧	٩.٧	٦٧.٨	١٩.٧	٤٤.٧
الجملة	٦٦.٥	١٠.٩	٣٩.١	٦٢.١	١٣.٦	٣٨.٢	٦٦.٥	١٣.٨	١٣.٨	٦٦.١	١٩.٤	٤٣.٤

(*) هشام مخلوف وزملاؤه: الملامح الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتجاهات السكانية لمحافظة أسيوط، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي أقيمت في محافظة أسيوط ١٤٤٦٥٣ مشروعاً بلغ إجمالي قروضها ٩٢٦ مليون جنيه، ووفرت فرص عمل لنحو ٤٢٧٢٢٠ فرصة عمل خلال الفترة من يناير ١٩٩٢ وحتى ديسمبر ٢٠١٢ .(١)

٢- توفر المنشآت الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتهم الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشئ عن اعتبارات الجودة)، وتقوم المنشآت الصغيرة بهذا

(١) راجع: أ- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي، فرع أسيوط ، بيانات غير منشورة، أسيوط ١٩٩٣-٢٠١٢

ب- رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية ،بيانات غير منشورة، القاهرة ١٩٩٣-٢٠١٣.

ج- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الفني، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣-٢٩.

الدور بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.

٣- تساعد المشروعات الصغيرة على تحقيق التنمية الإقليمية، حيث نجد أن هذه المشروعات تتصف بقدرتها على الانتشار الجغرافي بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يرفع مقدرتها على تحقيق التنمية الإقليمية، وذلك لما تتمتع به من مرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، حيث يمكن إقامتها في القرى الصغيرة والنجوع والمجتمعات الصحراوية طالما توافرت المرافق الأساسية من كهرباء ومياه والموارد البيئية المتاحة، كما أنها لا تحتاج إلا القليل من العمالة التي تتوافر في أماكن كثيرة، وهذا يسهم دون شك في تنمية مختلف مناطق الجمهورية خاصة الريفية منها والتي تعتبر الموطن الأساسي للبطالة، ويساعد ذلك في الحد من التفاوت الصارخ بين مستويات المعيشة في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وقرى الريف المصري والمجتمعات الصحراوية، مما يحد من ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الكبرى المزدحمة والمشاكل الكثيرة المرتبة على هذه الهجرة.

ومن خلال الاستبيان الذي تم تطبيقه وتعميمه على جميع أنحاء المحافظة ومن خلال مراجعة تقارير المستفيدين بالصندوق الاجتماعي بأسيوط وجد أن المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر تنتشر في جميع مراكز ومدن وقرى وعزب ونجوع المحافظة والتي بلغ عددها ١١ مدينة، ٢٣٥ قرية، ٩١١ عزبة ونجعاً (١) وذلك بهدف تنمية هذه القرى الصغيرة والعزب والنجوع ورفع مستوى معيشة سكانها والحد من البطالة. وقد تم التعرف على أهم المشروعات الصغيرة التي تقام في مدن وريف المحافظة في المجالات الآتية:

* الملابس الجاهزة * ميكانيكا سيارات * الأحذية والمنتجات الجلدية

* تصنيع علف حيوانات * خياطة * كليم يدوي * منتجات خان الخليلي

* طحن غلال * تصنيع مراوح غساولات * تصنيع أفران طهي

(١) محافظة أسيوط: أسيوط على طرق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

* تريكو	* تصنيع أواني ألمونيوم	* نجارة	* حدادة
* طباعة	* سمكرة سيارات	* ورش بلاط	* تصنيع بطاريات
* طباعة على الملابس	* تصنيع جوارب		* سلك ألومنيوم
* أشغال معدنية	* تصنيع شكمانات سيارات		* مغسلة ملابس
* تصنيع أكاسيد	* مزرعة دواجن		* مواسير كهرباء بلاستيك
* سجاد يدوي	* تصوير مستندات* محلات بقالة		* مزرعة دواجن
* أشغال معدنية	* مناحل		* تربية أغنام وماعز
* تربية أبقار	* حلاقة وكوافير		* منتجات ألبان

٤- تلعب المنشآت الصغيرة دوراً مهماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروعات الكبيرة، وبذلك تسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي الوطني. (١)

٥ - تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال الموارد البيئية المحلية بكميات محدودة في مواقع متباعدة، والتي عادة ما تتقاعس المنشآت الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة و المزارع السمكية ومزارع الدواجن.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد البيئية المحلية المتاحة التي تقوم عليها المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط هي:

أ- الموارد الزراعية: حيث تعد محافظة أسيوط من المحافظات الريفية الزراعية ويزرع بها الكثير من المحاصيل الزراعية مثل : القطن والذرة والقمح الخضروات والزيتون

(١) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، شعبان ١٤٢٤هـ/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ص ١٤-١٦.

والفواكه (الرمان، المانجو ، الجوافة، المشمش، العنب، التين، والتمر) وتتركز المشروعات الزراعية الصغيرة في المجالات التالية:

* العنب : تقوم عليه بعض الصناعات مثل: التجفيف واستخدام مخلفاته في إنتاج الصبغات والأعلاف.

* النخيل: حيث يستفاد من كل جزء منها وتقوم عليه العديد من الصناعات مثل كبس التمور والعجوة والأعلاف والمربى والتمر، كما يستخدم الجريد في بعض قرى المحافظة في صناعة الكراسي والمناضد.

* الزيتون: يعد من المحاصيل المهمة وخاصة في الهامش الصحراوي للمحافظة، مثل الوادي الأسيوطي (مركز الفتح) الوادي الإبراهيمي (مركز أبنوب)، وادي الشيح (مركز البداري). وتقوم عليه صناعة عصر الزيوت ، كما يستخدم زيت الزيتون في صناعة مستحضرات التجميل فضلا عن استخدام الزيتون كمادة غذائية بعد تخليله وتخزينه.

ب- الموارد الحيوانية: تعد محافظة أسيوط من المحافظات الغنية بالموارد الحيوانية، وتقوم على هذه الموارد العديد من الصناعات مثل صناعة منتجات الألبان واللحوم وكذلك صناعة الكليم والسجاد والبطاطين من الصوف والجلود والشعر والتي تشتهر بها قرى بني عديات والنخيلة ودرنكة.

ج- الموارد التعدينية: تتوافر في المحافظة الخامات التعدينية من مواد مناجم ومحاجر تصلح لإقامة مشروعات صغيرة مثل الطفلة والحجر الجيري والكاولين ورمال الزجاج والزلط والرمل. وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنتاج الثروات المعدنية في المحافظة حتى عام ٢٠١٢ (١) تقوم به منشآت خاصة صغيرة حيث يوجد بالمحافظة ٨٢ محجراً تنتج الحجر الجيري والألباستر والرمل والزلط والطفلة وتتوزع هذه المحاجر في الجبل الشرقي والذي يوجد به ٤٥ محجراً تتوزع على أربعة مراكز وهي: أبنوب، الفتح، ساحل سليم،

(١) يستثنى من ذلك شركة أسمنت أسيوط والتي تقوم باستغلال واستخدام الإنتاج من الطفلة والحجر الجيري علاوة على نسبة من الرمل حيث تدخل هذه المكونات ضمن المواد الأولية لصناعة الأسمنت.

والبداري، بينما يوجد ٣٧ محجراً في الجبل الغربي تتوزع على ستة مراكز وهي: أسيوط، منفلوط، القوصية، ديروط، أبو تيج، والغنايم. (١)

د- الموارد المائية: تمتلك محافظة أسيوط مسطحات مائية كثيرة تتمثل في نهر النيل والعديد من الترع والمصارف وعلى قائمتها ترعة الإبراهيمية، وهذه المسطحات هي مصدر مهم للثروة السمكية التي يمكن أن تقوم عليها صناعات صغيرة تتمثل في صيد الأسماك وتعبئتها وتلثيجها لتغطية احتياجات سكان المحافظة، وتشتهر المحافظة بتعبئة الأسماك وتمليحها وتدخينها وخاصة أسماك الماكريل والبوري ويطلق على هذه الأسماك محلياً اسم الفسيخ أو الملوحة.

٦- تكوين قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة، حيث تشكل قوة العمل الماهرة أحد مقومات التنمية إن لم تكن أهم مقوماتها، وهذا يتطلب تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي المهارات التي تتطلبها المشروعات المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تدريب العمال في مراكز التدريب التي تتولى الدولة إقامتها وتدريب العامل في المصنع.

٧- تسهم المشروعات الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز، وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهي ميزة مهمة إزاء محدودية الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة المنشآت الكبيرة عليها وما يتمخض عنه ذلك من سلطات احتكارية غير مرغوبة.

٨- تعمل المشروعات الصغيرة على تشغيل الإناث، ولعل أبرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز للمرأة فيها ، حيث تستقطب نسبة لا بأس بها من الإناث للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع ، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى ، إلا أنه يتضح ان طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة لاسيما في

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: نشرة المعلومات، العدد ٢٤٢، أسيوط فبراير ٢٠١١، ص ص ٢٦-٣٠.

المناطق الأكثر احتياجا لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة تعد أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية (١)، فالمرأة نصف المجتمع، وهي قوة إنتاجية لا يستهان بها، كما أنها لعبت دوراً بارزاً ورياديا في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك لابد من تشغيل النصف الآخر للمجتمع المصري، حيث تصل نسبة الإناث إلى ٤٨.٩% من إجمالي السكان في المحافظة. (٢)

سادساً: المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المحافظة:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشكلات التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم.(٣) ومن الملاحظ بأن هذه المشكلات قد تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه. (٤)

ويرى سوندينو **Sondeno** أن مخاطر فشل المشروعات الصغيرة أكبر من احتمالات نجاحها، ويمكن القول إن عدد المشروعات التي تفشل يوميا يكاد يتساوى مع

---

(1)I.L.O, A fair Globalization , Creating Opportunities for all, Geneva 2004, pp.59-61

(٢)ارتفع عدد الذكور في المحافظة في يناير عام ٢٠١٢ إلى ١.٩٨٥.٢٩٦ نسمة وذلك بنسبة ٥١.١% من جملة السكان في المحافظة، بينما ارتفع عدد الإناث ليصل إلى ١.٩٠٣.٠١٢ نسمة وذلك بنسبة ٤٨.٩% في نفس السنة. ومن الملاحظ أن على الرغم من زيادة عدد كل من الإناث والذكور عام ٢٠١٢ إلا أن نسبة كل منهما بقيت كما هي عليه عام ٢٠٠٦.

(٣) ميساء حبيب سلمان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاجن ٢٠٠٩، ص ٤١.

(٤) حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠، ص٤٠

عدد المشروعات التي تدخل سوق العمل في نفس اليوم. كما يرى أن هناك علاقة بين حجم المشروع والفشل كلما كان حجم المشروع صغير كلما كان معدل فشله أعلى(١).

جدول (١٠)

أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط (*)

الترتيب	نوع المشكلة	الأهمية النسبية (%)
١	التمويل	٦٧.٨
٢	إجرائية وتنظيمية وتشريعية	٦٦.٣
٣	توريد الخامات ومستلزمات الإنتاج	٤٥.٤
٤	التعبئة والتغليف	٤٣.١
٥	التسويق	٣٦.٣
٦	الضرائب	٢٧.٢
٧	فنية	٢٤.٧
٨	العمالة	٢٣.٦

* تم تقدير الأهمية النسبية من خلال تحليل الإجابات بعد العديد من المقابلات وفق أوزان نسبية متدرجة طبقاً لاختيار درجة الأهمية من قبل مفردات العينة.

وسوف نتناول أهم هذه المشكلات:

(١) عبدالحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٦٣.

١- مشكلات التمويل:

تعد مشكلة التمويل واحدة من أهم معوقات المشروعات الصغيرة، فرغم وجود عدد كبير من المصارف والبرامج التي تديرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، فإن التمويل مازال قاصراً ويقف حجر عثرة أمام نمو قطاع المشروعات الصغيرة وتطوره، فتدبير التمويل فضلا عن الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة لتلك المشروعات تعد من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة. لذلك عادة ما يجد صاحب المشروع نفسه بين فكي رحى، إما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يقترض من المؤسسات المالية بشروط قد لا يستطيع تحملها. و اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن مشكلات التمويل تحتل المرتبة الأولى بين المشكلات الرئيسة التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة حيث شكلت ٦٧.٨% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

وأهم الصعوبات التي تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة هي: [١]

- الإرتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والتي تتراوح بين ٧% إلى ١٦%.

- تمسك مؤسسات الاقراض بكثير من الضمانات لارتفاع مخاطر الإقراض لهذه الفئة مما يرهق أصحاب المشروعات الصغيرة.

- تشدد مؤسسات التمويل في عدم توفير فترات سماح للمشروعات الصغيرة وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض.

- عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان على توفير الضمانات للمؤسسات المالية.

---

(١) سيد كاسب، جمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديدات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥.

– عدم مرونة الجهات المقرضة مما يتتبعه من عدم الحرية في إتخاذ قرارات إستراتيجية للمشروعات الصغيرة.

٢– المشكلات الإجرائية والتنظيمية و التشريعية :

جاءت المشكلات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية مع الأجهزة الحكومية في المحافظة في المرتبة الثانية بين المشكلات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة حيث شكلت ٦٦.٣% بين أصحاب المشروعات الصغيرة. وتعاني المشروعات الصغيرة العديد من المعوقات الإجرائية على سبيل المثال وليس الحصر:

- صعوبة الحصول على التراخيص من خلال تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص.
- تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص حيث بلغت ١٨ قانوناً.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع الصغير سواء لاستخراج المستندات لإقامة المشروع أو كجهات رقابية على المشروع ، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة ١٤ جهة[١].
- التفرقة في الإعفاءات الضريبة وفقاً لجهة التمويل رغم تماثل النشاط.
- وجود بعض المناطق الصناعية داخل كردون المدينة فيخضع تراخيص مبانيها و تراخيص التشغيل للأحياء الواقعة في دائرتها مما يسبب الكثير من التعقيدات ويزيد من عبء المصروفات ، ويصل عدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر داخل المحافظة الواحدة إلى حوالي ٣٣ جهة.[٢]

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٤.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

- ارتفاع قيمة التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج والآلات.

٣- مشكلات توريد الخامات ومستلزمات الإنتاج :

جاءت مشكلات الخامات في المرتبة الثالثة بين المشكلات الرئيسة حيث شكلت ٤٥.٤% من إجمالي المشروعات الصغيرة. وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات تتعلق بالخامات تتمثل في[١] :

* ارتفاع أسعار الخامات سواء كانت محلية أو مستوردة، مع عدم توافر المستورد منها أحياناً، وتحكم بعض الموردين في أسعارها. [٢]، وتتضح هذه المشكلة بشكل أكبر في أن موردي مدخلات الإنتاج يجيدون التعامل مع المشروعات الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة.

* عدم وجود أجهزة متخصصة تتولى القيام بعملية الاستيراد لصالح المشروعات الصغيرة.

* عدم كفاية الحصص المخصصة للصناعات الصغيرة، حيث تواجه الصناعات الصغيرة في سبيل حصولها على الخامات بتميز حكومي لصالح الصناعات الكبيرة، كما تحصل في أحيان أخرى على خامات محلية منخفضة الجودة ورديئة النوع مما يؤثر على جودة الإنتاج وعلى قدرتها التنافسية بالنسبة للمنتجات المماثلة.

٤- مشكلات التعبئة والتغليف:

أصبحت صناعة التغليف لا تقل عن صناعة السلع نفسها وللغلاف أهمية تسويقية وترويجية لا تقل عن العوامل الترويجية التي تحكم المنتج نفسه، وتقوم أهمية هذه الصناعة

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(٢) اشتكى الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة من ندرة الخامات وارتفاع أسعارها وتحكم قلة من الموردين سواء في محافظة أسيوط أو على مستوى الجمهورية في أسعار هذه الخامات واتضح من خلال مقابلة بعض أصحاب المشروعات ارتفاع أسعار بعض الخامات بأكثر من ٣٠% من أسعارها ، وفي بعض الأحيان وصلت الزيادة في الأسعار إلى ٥٠% بالمقارنة باسعار ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

على حقيقة أنها تمثل حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك، وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات التعبئة والتغليف نظراً لأن هذه العملية تتطلب العديد من النـــواحي الفنيـــة والتسويقية والتي في الغالب ما تفوق تكلفتها طاقة المشروع . وقد اتضح مـــن خـــلال الدراسة الميدانية أن مشكلات التعبئة والتغليف قد احتلت المرتبة الرابعة بين المشـــكلات الرئيسية حيث شكلت ٤٣.١ بين أصحاب المشروعات الصغيرة. ويمكن القـــول بـــأن مشكلات التعبئة والتغليف تعد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة نظراً لأنها عملية مكلفة حيث تحتاج إلى ماكينات وآلات للتعبئة والتغليف فضلا عن عدم فهم كثير من أصحاب المشروعات لتصميم تكنولوجيا التعبئة والتغليف والذين غالباً ما يلجأون إلى شركات مغمورة خاصة بالتعبئة والتغليف لا تدرك في الغالب المغزى من عمليات التعبئة والتغليف ، وأهم ما يشغل صاحب المشروع هو رخص سعر العبوة دون مراعاة مجموعة من الاعتبارات مثل حجم العبوة، لونها، وزنها وخفتـــها الشـــكل الجـــذاب للعبـــوة ثم الاعتبارات البيئية.

٥- مشكلات التسويق: تختلف الصعوبات التسويقية التي تواجـــه المشـــروعات الصغيرة، باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه. وقـــد احتلـــت هـــذه المشكلات المرتبة الخامسة بين المشكلات الرئيسة التي تمثل عائقاً لأصحاب المشـــروعات الصغيرة حيث شكلت ٣٦.٣% بين أصحاب المشروعات الصغيرة. وتمثـــل صـــعوبات التسويق عائقاً شديداً يسهم في عزوف المنتجين عن التوسع في الإنتاج وتطـــويره، وقـــد أصبحت هذه المشكلة العائق الرئيس الذي يواجـــه المنتجـــون، بالإضـــافة إلى ضـــعف الإمكانات التمويلية للمنتج، والتي تضعف من قدرته على تأمين منافـــذ تســـويقيه لـــه وتضطره في معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق ومن ثم التنازل عـــن جانب من عوائد التسويق[١].

---

(١) راجع: أ- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكـــره، ص ٥٦.

ب- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع ســـبق ذكـــره، ص ص ١٠٤-١٠٥.

٦- مشكلات الضرائب:

معظم أصحاب المشروعات الصغيرة لا يمسكون دفاتر حسابية منتظمة، ومن هنا تلجأ مصلحة الضرائب إلى إتباع أسلوب التقدير الجزافي مما يؤدي إلى تعثر أصحاب المشروعات، ، وعدم التمييز في تقدير الضريبة بين النشاط التجاري والإنتاجي، وعدم التمييز بين حالة التشغيل بكامل الطاقة الإنتاجية أو التشغيل الجزئي لها، أو حتى التوقف التام مما يمثل بدوره أحد المعالم السلبية للنظام الضريبي المعمول به حالياً. وتتعدد الضرائب المفروضة فمنها ضرائب أرباح تجارية وصناعية وضريبة الإيراد العام وضريبة الدمغة ويأتي على رأسها ضريبة المبيعات التي لها أثر سلبي على المنشآت الصغيرة بصفة خاصة حيث تمثل ١٨% من قيمة السلعة المنتجة، مما يشكل عبء على كاهل المنتج ورفع أسعار المنتجات مما أدى إلى الكساد في الأسواق[١] . وعلى الرغم من الإعفاء الضريبي لمدة معينة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات، إلا أن فرض ضرائب كبيرة على الإنتاج بعد إنتهاء هذه المدة يؤدي إلى لجوء بعض أصحاب المشروعات إلى انتهاج سبل التحايل على هذا الوضع. وقد جاءت مشكلات الضرائب في المرتبة السادسة بين المشكلات الرئيسة التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات حيث شكلت ٢٧.٢% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

٧- المشكلات الفنية:

تفتقر المشروعات الصغيرة إلى الدعم الفني الكافي خلال أطوار حياة المشروع بداية من دراسة الجدوى مروراً بتنمية القوى البشرية والتدريب وأساليب الإنتاج وضبط الجودة وانتهاء بالترويج والتسويق.

وتبدأ المشكلات الفنية بداية بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها

---

(١) إيمان مرعي: مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشروعات الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة.[1] ، كما أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع التوسع في استخدام الآلات الحديثة، وذلك لعدم توافر التمويل اللازم للحصول عليها أو لعدم معرفة أصحابها بالأساليب التكنولوجية الملائمة للآلات المستخدمة أو الاثنين معاً. وقد جاءت المشكلات الفنية في المرتبة السابعة بين المشكلات الرئيسة التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة حيث شكلت ٢٤.٧% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

٨- مشكلات العمالة:

يمثل العنصر البشري اللازم عائقاً أمام المشروعات الصغيرة للأسباب الآتية:

أ- تمسك العمال ورغبتهم القوية في العمل في القطاع الحكومي أو مشروعات قطاع الأعمال العام لتوافر الاستقرار الوظيفي.

ب- انخفاض كفاءة العمالة الماهرة والمدربة لعدم وجود خطة لتدريب العاملين، وذلك لصعوبة توفير برامج للتدريب، وكذلك هناك إحجام من أصحاب الصناعات الصغيرة على الاهتمام بالتدريب اعتقاداً أن التدريب سيفقد المنشأة عطاء العامل في فترة التدريب.

ج- هجرة العمالة سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة خارجية، حيث عانت بعض الصناعات في مصر من عملية الهجرة الداخلية مثل صناعة خان الخليلي في أسيوط، ومن الهجرة الخارجية صناعة الأثاث بدمياط حيث هاجر العمال إلى مختلف الدول العربية.[2]

---

(١) حمدي الحناوي: تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٥٧.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

د- مشكلة التأمينات الاجتماعية: فمعظم أصحاب المشروعات الصغيرة ليسوا على دراية كافية بمفهوم التأمينات الاجتماعية، خاصة وأنهم غالباً ما يشغلون الصبية الصغار دون التأمين عليهم، وينطبق هذا الوضع بشكل كبير على محافظة أسيوط. كما أن أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الحالات يستعينوا بعامل واحد أو أثنين وهم ملزمون بالتأمين على هؤلاء العمال، وإذا كان صاحب المشروع على دراية بالتأمينات فإنه غالباً لا يسدد أقساط التأمينات، مما يعرضه إلى غرامات وفوائد التأخير بدرجة يعجز عن تحملها، مما يؤدي إلى تعثر المشروع الصغير ويحد من بقاءه. وقد جاءت مشكلات العمالة في المرتبة الثامنة بين المشكلات الرئيسة التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات حيث شكلت ٢٣.٦% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

سابعاً: مستقبل المشروعات الصغيرة في المحافظة:

للوقوف على مستقبل المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ينبغي أن نتناول دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسئولة عن دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ، حيث تتعدد الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في مصر سواء من ناحية التمويل أو التسويق أو الإشراف والتنظيم. وفيما يلي دراسة لأهم هذه الجهات والمنظمات:

(١) الجهات والمنظمات الحكومية غير التمويلية:

أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية:

وهي هيئة عامة مركزية تختص بشئون الصناعة وإعداد الخطة الصناعية وما يلحق بها من برامج لتنفيذها، وترعى الهيئة الصناعات الصغيرة من خلال الإدارة العامة للصناعات الصغيرة ومراكز التدريب المهني، حيث تقوم بتقديم كافة الخدمات الفنية والإرشادية اللازمة للصناعات الصغيرة، ومنح تراخيص إقامة المشروعات المختلفة. [١]

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في ظل المتغيرات المالية، القاهرة، ١٩٩٨.

كما تقوم الهيئة بإنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة في مختلف محافظات الجمهورية، وقد حظيت محافظة أسيوط بإقامة إحدى هذه المجمعات، فأقيم مجمع للصناعات الصغيرة عام ١٩٩٧ بمنطقة الغريب الصناعية بمركز ساحل سليم وذلك على مساحة ٢٣١ ألف متر مربع، ويشرف على المجمع الجهاز التنفيذي للمشروعات التابع لوزارة الصناعة. (١)

ب- وزارة التجارة الخارجية (٢):

تعتبر أكثر الجهات اهتماماً بالمشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها لارتباط التصنيع في مراحله المتطورة بالتصدير، لذا أنشئت الوزارة " وحدة تنمية المشروعات الصغيرة" في ديسمبر ١٩٩٧، وفي مارس ١٩٩٨ تم إنشاء الإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف وضع إطار من السياسات المشجعة للصناعات الصغيرة يعمل على تنميتها وإنجاحها، وتوفير المساعدات المالية وغير المالية لهذه المشروعات على أسس اقتصادية وتنموية سليمة. (٣) وتضم الوزارة " نقطة التجارة الدولية المصرية" (٤) والتي تمثل دورها في خدمة ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها إمكانية التصدير، وتوفير الفرص التصديرية لها والمساعدة في إيجاد التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة سواء بإيجاد شريك أو توفير القروض لتوفير المستلزمات الإنتاجية، وتوفير قواعد البيانات

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: نشرة المعلومات، العدد ٢٥٤، أسيوط فبراير ٢٠١٢، ص ٢٨.

(٢) ضمت وزارة التجارة الخارجية إلى وزارة الصناعة وتعرف حالياً باسم وزارة الصناعة والتجارة.

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية : نشرة نقطة التجارة الدولية، دراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد السادس، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

(٤) أنشئت نقطة التجارة الدولية في مصر في عام ١٩٩٤ بتوصية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بهيئة الأونكتاد **United Nations Conference on Trade and Development. (UNCTAD)**
والأونكتاد هي الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في التجارة والتنمية، ويبلغ عدد أعضاء الأونكتاد حاليا ١٨٨ دولة. وقد تم تفعيل دور نقطة التجارة الدولية في مصر في عام ١٩٩٥ مع إحداث طفرة كبيرة في الاتصالات، والنقطة عنصر في اتحاد فيدرالي يضم ١٠١ نقطة من مختلف دول العالم، وتعد مصر ضمن ١٩ دولة متقدمة في إرساء دور نقطة التجارة على المستوى العالمي.

الخاصة بالتسهيلات التجارية عن النقل الجوي والبحري والبري والجمـــارك والتـــأمين والبنوك والتعبئة والتغليف والمواصفات القياسية.[١]

وبدأت نقطة التجارة الدولية في أسيوط نشاطها في أكتوبر عام ٢٠٠٠ لتكـــون ضمن ١٦٠ نقطة منتشرة في ١٠٦ دولة على مستوى العالم، ونقطة التجـــارة الدوليـــة بأسيوط هي هيئة حكومية تابعة لوزارة التجارة الخارجية وتقدم خدماتها مجاناً. وتعمل نقطة التجارة الدولية على تطوير مصانع المحافظة ووضعها على خريطة الأسواق العالميـــة مـــن خلال بروتوكول تعاون مشترك بين النقطة وجامعة أسيوط. وقد بلغ عـــدد الشـــركات الرئيسية المسجلة بنقطة التجارة الدولية بأسيوط نحو ١٠٩ شركة موزعة على العديد من الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية والخدمات [٢]. ويعـــد هذا العدد من المنشآت والشركات المسجلة ضئيل للغاية ولا يتلائم مع عدد المنشـــآت والشركات الموجودة بالمحافظة، مما ينعكس بالسلب على قلة تسويق منتجات الشـــركات والمنشآت التي لم تسجل بنقطة التجارة الدولية بأسيوط.

ج- صندوق التنمية المحلية:

أنشئ صندوق التنمية المحلية كهيئة اعتبارية مستقلة في إطار جهاز بنـــاء وتنميـــة القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ وبدأ في مزاولة نشاطه اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٨، وصندوق التنمية المحلية صندوق تنموي يهدف بالأساس إلى تدعيم التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية. ويبلغ إجمالي رأسمال الصندوق حالياً ٤٩.٢ مليون جنيه. يعد الصندوق من أهم آليات العمل التي تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية في إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يتيحه من فرص إقراض ميسرة وسريعة للراغبين من الأفراد والمنظمات الأهلية بتمويل مشروعات تنموية ذات عائد مالي دوري

---

(١) بنك الإسكندرية: التمويل المصرفي للتنمية الصناعية في مصر مع التركيز علـــى الصـــناعات الصـــغيرة، النشـــرة الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة ١٩٩٠، صفحات متفرقة.

(٢) موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية علـــى شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الإنترنت) من خلال الموقع التالي:

www. Tpegypt.gov.eg/Arabic/TPactivities. Aspx?

سريع، وتغطي استثماراتها في أقصر وقت ممكن[1] حيث يقوم الصندوق بإقراض مختلف مشروعات التنمية الريفية الإنتاجية والخدمية والتسويقية الصغيرة وتمنح القروض من خلال الوحدات المحلية لكل من الأفراد والشركات والجمعيات التعاونية المسجلة والمشهرة قانوناً بقيمة لا تتجاوز ٨٠% من قيمة الاستثمارات المطلوبة غير شاملة شراء أراضي أو مباني، ولا يتعامل الصندوق بأسعار فائدة إنما يحصل فقط على مصروفات إدارية تقدر في بداية الشهر الذي يتم فيه إبرام عقد القرض بعد تخفيضها بنسبة ٢٠%.

وقد قدر عدد القروض الذي قدمها الصندوق للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ١٣٨٣ قرضاً بقيمة بلغت ٤.٧ مليون جنيه ووفرت فرص عمل لنحو ٣٥٥٦ فرداً خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . وقد قام صندوق التنمية المحلية بمحافظة أسيوط بتمويل مشروعات تنمية المرأة الريفية والتي بلغ عددها ٤١٦٩٦ مشروعاً بقيمة بلغت ٢٤.٦ مليون جنيه عام ٢٠١١. [2]

د- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي:

يشرف هذا الجهاز على الورش والمنشآت الحرفية الصناعية التي يعمل بها عدد من العمال لا يزيد عن تسعة عمال بخلاف صاحبها، حيث يقوم بالإشراف على ٥٠٠ جمعية تعاونية إنتاجية في مجال الإنتاج والخدمات، وتقوم الدولة بتوجيه الاستثمارات لتنمية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية من خلال هذا الجهاز وذلك من خلال محورين أساسيين: الأول وهو إنشاء مراكز خدمة وتدريب تشتمل على أحدث الآلات، والثاني هو تدريب الصبية والشباب على الصناعة الحرفية[3] .

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، المشاكل ومقترحات الحلول، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٤٩.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: تحسين الدخول وضمانات المعاشات للفئات الأولى بالرعاية، بيانات غير منشورة، أسيوط ديسمبر ٢٠١٢.

(٣) راجع:

أ- سمير عبدالحميد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة أسيوط يوجد بها ٣٧٦٠ ورشة حتى عام ٢٠١١، وتتوزع هذه الورش على العديد من الأنشطة الصناعية المختلفة حيث نجد أن ورش المنتجات الخشبية والفلين قد احتلت المركز الأول بين الورش الحرفية على مستوى المحافظة ، حيث بلغ عددها ٧٩٠ ورشة عام ٢٠١١ ويعمل بهذه الورش ٩٧٣ عاملاً وذلك بنسبة ٢١%، ١٩.٦% لكل من إجمالي عدد الورش وعدد العمالة في المحافظة على التوالي، في حين جاءت ورش المعادن الأساسية في المركز الثاني من حيث عدد الورش على مستوى المحافظة، حيث بلغ عددها ٣٨٣ ورشة يعمل بها ٥٢٥ عاملاً وذلك بنسبة ١٠.٢% ، ١٠.٦% لكل من عدد الورش وعدد العمالة على التوالي، بينما جاءت ورش الغزل والنسيج ومنتجاتها وورش المواد الغذائية والدخان والمشروبات وورش الخامات التعدينية غير المعدنية وورش المنتجات المعدنية والآلات والتجهيزات وورش الورق والطباعة والنشر وورش المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاطية في المراكز من الثالث وحتى الثامن على التوالي وذلك من حيث عدد الورش وعدد العمالة. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي على مستوى مراكز المحافظة فقد جاء مركز ومدينة أسيوط في المرتبة الأولى من حيث عدد الورش وعدد العمالة حيث بلغ عدد الورش نحو ٨٢٥ ورشة يعمل بها ١١٤٨ عاملاً، وذلك بنسبة ٢١.٩% ، ٢٣.٢% من إجمالي عدد الـــــورش وعدد العمالة في المحافظة [١] على التوالي، بينما جاء مركز أبنوب في المرتبة الثانية من حيث عدد الورش وعدد العمالة، حيث بلغ عدد الورش ٥٥١ ورشة يعمل بها ٧٦٦ عاملا شكلت نسبة ١٤.٧%، ١٥.٥% من إجمالي عدد الورش وعدد العمالة على مستوى المحافظة على التوالي، بينما جاءت بقية المراكز في المراتب من الثالثة وحتى العاشرة وذلك بالنسبة لعدد الورش وعدد العمالة على مستوى المحافظة على التوالي.

ب- وزارة التنمية المحلية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي: توثيق تجربة جهاز الصناعات الحرفية والتعـــاون الإنتاجي مع المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١١-١٢.

(١) إدارة الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بديوان عام محافظة أسيوط،: بيانات غير منشورة، أسيوط، فبراير ٢٠١٢.

.

٥ – مشروع الأسر المنتجة:

مشروع الأسر المنتجة هو مشروع قومي اجتماعي يهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية للأسر المنتجة محدودة الدخل للعمل في مجال الصناعات البيئية والريفية والمنزلية والصناعات الصغيرة، وقد ظهر هذا المشروع منذ الستينيات تحت مظلة وزارة الشئون الاجتماعية.[١]، والتي أولت اهتماماً كبيراً بالمشروعات الأسرية متناهية الصغر وذلك من خلال هذا المشروع والذي يندرج تحت ما يعرف باسم " المشروعات المعيشية" والذي يمثل أهم المشروعات الاجتماعية ذات الدخل الاقتصادي للأسرة.[٢]

ويستفيد من هذا المشروع الأسر أو أفرادها الذين تنطبق عليهم شروط الانتفاع ولا يشترط سن معين، ويعطي الأولوية للأسر ذات الدخل المنخفض والتي يقل دخلها عن ٣٠٠ جنيه شهرياً مع إعطاء الأولوية لخريجي مراكز التدريب والتأهيل الحكومية أو الأهلية الخاضعة لوزارة الشئون الاجتماعية. ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة على مستوى المحافظة.

جدول (١١) التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢(*)

المركز / المدينة	مشغل فتيات	مناحل	مركز نجارة	مركز سجاد وكليم	الإجمالي	
					العدد	% (**)
أسيوط	٣٠	٧	٦	٣	٤٦	٢٤.٧٣
ديروط	١٥	٣	٢	٦	٢٦	١٣.٩٨
القوصية	٥	٢	١	٢	١٠	٥.٣٨
منفلوط	٥	٢	١	٢	١٠	٥.٣٨
أبوتيج	٧	٤	٤	١	٢٦	٨.٦١
صدفا	٥	٢	٣	٥	١٥	٨.٠٦

(١) تعرف حالياً باسم وزارة التضامن الاجتماعي.

(٢) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية: تجربة مشروع الأسر المنتجة، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ٢–٣.

الغنايم	٥	١	١	٢	٩	٤.٨٣
أبنوب	٧	١	١	١	١٠	٥.٣٨
الفتح	١١	١	٥	٣	٢٠	١٠.٧٦
ساحل سليم	٤	٢	١	٢	٩	٤.٨٣
البداري	٥	٤	٢	٤	١٥	٨.٠٦
إجمالي المحافظة	٩٩	٢٩	٢٧	٣١	١٨٦	١٠٠

(*) المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول:

أ- محافظة أسيوط، انجازات محافظة أسيوط (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، أسيوط ٢٠٠٩، ص ١٩٥.

ب- مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، أسيوط ٢٠١٢.

(**) النسبة المئوية من حساب الباحث.

يتضح من خلال الجدول(١١) والشكل(٧) أن محافظة أسيوط يوجد بها ١٨٦ مركزا لأعداد الأسر المنتجة، وتتوزع هذه المراكز على جميع أنحاء المحافظة، حيث يتصدر مركز ومدينة أسيوط المرتبة الأولى من مراكز المحافظة من حيث عدد من مراكز الأسر المنتجة حيث يوجد به ٤٦ مركزا أي ما يقرب من ربع عدد المراكز (٢٤.٧%) في المحافظة، يليه مركز ديروط في المرتبة الثانية حيث يوجد به ٢٦ مركزاً وذلك بنسبة ١٤% من إجمالي مراكز الأسر المنتجة بالمحافظة، ثم جاء مركز الفتح في المرتبة الثالثة حيث يوجد به ٢٠ مركزاً تشكل ١٠.٨% من إجمالي عدد مراكز الأسر المنتجة بالمحافظة، ثم جاءت مراكز أبو تيج، صدفا، البداري، القوصية، منفلوط، أبنوب، الغنايم، ساحل سليم في المراتب من الرابعة وحتى الحادية عشرة لكل من هذه المراكز على التوالي . ويتركز معظم نشاط الأسر المنتجة بمحافظة أسيوط في مشاغل للفتيات ومناحل ومراكز للنجارة ومراكز للسجاد والكليم.

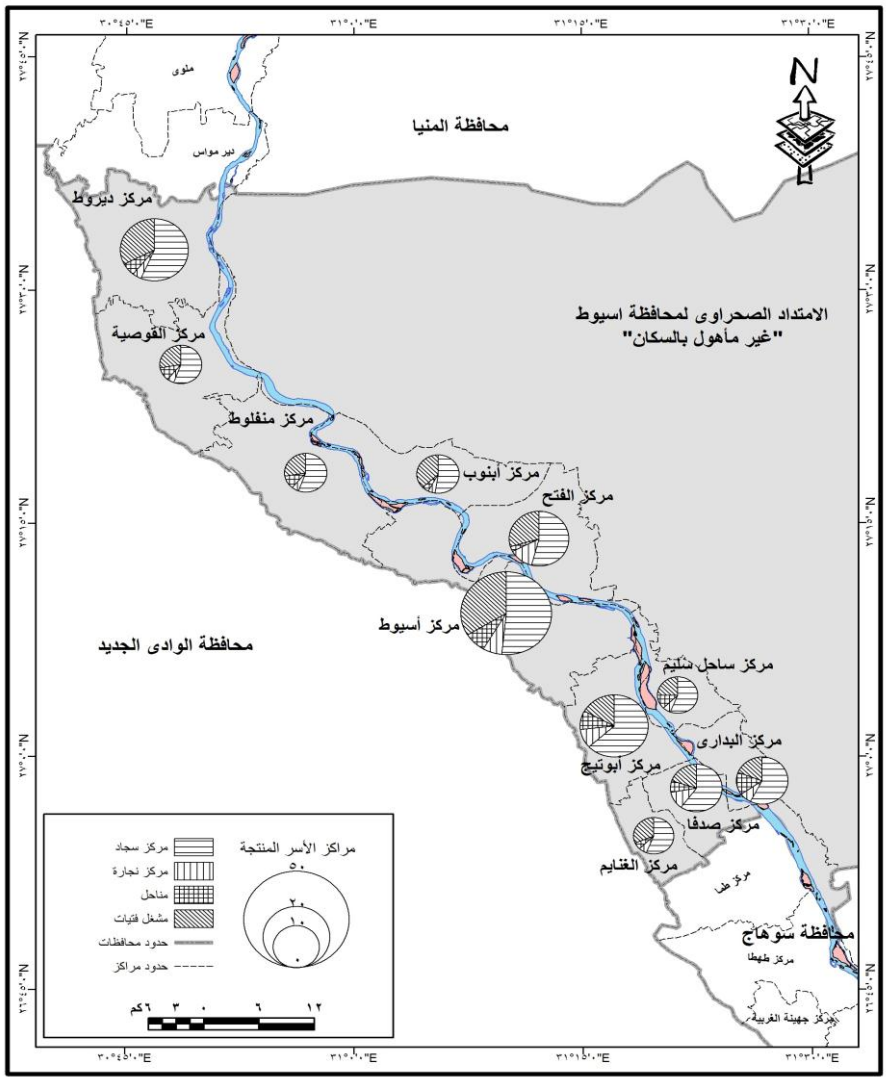

شكل (٧) التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة في محافظة أسيوط عام ٢٠١٢

(٢) البنوك والمؤسسات التمويلية:

تقوم البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى بدور هام وحيوي في تمويل المشروعات الصغيرة إلى جانب تقديمها للخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية لعلاج ما يواجه هذه المشروعات من صعوبات تمويلية أو فنية، وتتمثل هذه البنوك والمؤسسات في:

أ- البنوك التجارية: يوجه حجم التمويل المتاح من قبل البنوك التجارية غالباً إلى المشروعات الكبيرة، كما أنها لا زالت غير كافية وفي حاجة للتدعيم لمواجهة العجز التمويلي الذي يواجه الكثير من المشروعات الصغيرة، وأحياناً تحجم بعض المشروعات الصغيرة عن التعامل مع البنوك وذلك للتخوف من عدم القدرة على الإلتزام بسداد هذه القروض، كما أن سعر الفائدة لا يزال مرتفعاً نسبياً عن قدراتها المالية، وأيضا تتعامل البنوك عادة مع العملاء الذين سبق لها التعامل معهم. أما في مجال المشروعات متناهية الصغر فيلاحظ عدم مشاركة غالبية البنوك التجارية في هذا المجال، حيث أنها تنظر إلى هذا النشاط على أنه عالي المخاطرة الذي يجب أن يترك للمنظمات غير الحكومية والبنوك العامة، ويرجع هذا الاعتقاد إلى أن المبادرات الأولى لنشاط التمويل متناهي الصغر قد جاءت من هبات قامت بتخصيصها بعض المنظمات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية والتي يأتي في مقدمتها هيئة المعونة الأمريكية. (١) وأهم البنوك التجارية هي:

بنك مصر: (٢) يتم الاقتراض بسعر فائدة ١٣% كسعر فائدة على قروض المشروعات الصغيرة بعد الموافقة على دراسة الجدوى والتمويل، ويبدأ القرض بمبلغ ٤٠ألف جنيه ، و يحصل البنك على فائدة من المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي تبدأ من ٧% للمشروع الجديد و ٩% للمشروع القائم، ويبدأ القرض بمبلغ ٤٠ ألف جنيه ومضاعفاتها ، وقد قام البنك بفروعه المختلفة في محافظة أسيوط بتقديم قروضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بلغ عددها ٤٣٠٩ قرضاً بقيمة بلغت ١٣.٢ مليون جنيه ووفرت نحو ٤٣٠٩ فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١).

---

(١) عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٦ – ١٧٩.

(٢) يوجد لبنك مصر عشرة فروع بمحافظة أسيوط منها أربعة فروع بمدينة أسيوط .

البنك الأهلي المصري: (١) تصل فائدة القروض الصغيرة إلى أقل من ٢% عن سعر الإقراض المعمول به بالبنك للمشروعات الكبيرة، كما يقدم البنك الأهلي قروضاً للشباب عن طريق الصندوق الاجتماعي بفائدة تصل إلى ٧% للمشروع الجديد، ١١% للمشروع القائم وقد قام البنك بفروعه المختلفة بمحافظة أسيوط بتقديم ١٠٤٧ قرضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة بلغت ٥.٣ مليون جنيه ووفرت ١٠٤٧ فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١).

بنك القاهرة: (٢) يقدم قروض للشباب بفائدة تبدأ من ٧% إلى ١١% حسب مدة التقسيط والمبلغ الذي يحصل عليه الشباب، بالإضافة إلى تقديم قروض الصندوق الاجتماعي للشباب بفائدة ٧% للمشروع الجديد، ٩ % للمشروع القائم. وقد قام البنك بفروعه المختلفة في محافظة أسيوط بتقديم ٣٧٧١ قرضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظة بقيمة بلغت ٣٦ مليون جنيه ووفرت ٣٧٧١ فرصة عمل لأبناء المحافظة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١).

بنك الإسكندرية: (٣) يقدم البنك قروضاً للشباب تتراوح الفائدة فيها بين ١٣% إلى ١٥% ، بالإضافة إلى تقديم قروض الصندوق الاجتماعي للشباب بفائدة ٧% للمشروع الجديد، ٩% للمشروع القائم.

البنك الوطني للتنمية: (٤) هو أحد بنوك الاستثمار والأعمال في مصر، تم تأسيسه عام ١٩٨٠ للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية في مصر على مستوى القطاع

---

(١) يوجد للبنك الأهلي المصري فرعان بمدينة أسيوط، الفرع الرئيسي بميدان البنوك وفرع بجامعة أسيوط، كما يوجد خمسة فروع أخرى للبنك بمراكز منفلوط ، القوصية ، ديروط ، صدفا ، أبوتيج.

(٢) يوجد لبنك القاهرة ثلاثة فروع بمدينة أسيوط هي الفرع الرئيسي بشارع الجمهورية، وفرع بميدان البنوك، وفرع بجامعة أسيوط.

(٣) يوجد سبعة فروع لبنك الإسكندرية بمحافظة أسيوط من بينها فرع بمدينة أسيوط ، ويتوزع الباقي على مراكز : ديروط ، أبوتيج ، أبنوب ، القوصية ، منفلوط ، البداري .

(٤) يبلغ عدد فروع البنك ٢٣ فرعاً على مستوى الجمهورية ، ويوجد فرعين للبنك بمحافظة أسيوط ويقع مقرهما بمدينة أسيوط .

الخاص، وقد تم إنشاء وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للصناعات الصغيرة عام ١٩٨٧ بهدف إيجاد فرص عمل ، ويقدم قروضه لصناعات صغيرة قائمة ويتعامل أساساً مع شريحة الحرفيين لأنهم أكثر فقراً والأكثر احتياجاً للدعم التمويلي. يقرض البنك الشباب حديث التخرج بفائدة تصل إلى ١٦% ، وتتراوح قيمة القرض بين ١٠٠٠ إلى ١٠ آلاف جنيه .

بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: (١) يندرج بنك التنمية الصناعية ضمن تصنيف البنوك المتخصصة التي لا تزاول نشاط تجاري ولكن تساهم في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي حيث يختص بتمويل القطاع الصناعي. و برغم اهتمام البنك بتمويل مشروعات التنمية الصناعية عامة لكن فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة يعتبر غير فعال حيث ما قدمه من قروض لها لا يمثل سوى ٣٦% من إجمالي القروض الممنوحة للصناعات عام ٢٠٠٨فضلا عن ارتفاع سعر الفائدة التي يمنحها على قروض المشروعات الصغيرة والتي تتراوح بين ١٥% -١٧%. (٢)

ج- بنك التنمية والائتمان الزراعي:

يقدم البنك الكثير من التسهيلات والخدمات المصرفية، وفي مجالات منح الائتمان يقدم البنك العديد من القروض الخاصة بتداول وتشغيل وتسويق الإنتاج الزراعي قصير الأجل، وقروض تداول وتجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي، وقروض تجارة وتشغيل الآلات والمعدات الزراعية، إلى جانب قروض استصلاح الأراضي. كما يقوم البنك بمحافظة أسيوط بصرف قروض لمشروعات

(١) يوجد فرع لبنك التنمية الصناعية بمحافظة أسيوط ويقع مقره بشارع سعد زغلول فى ميدان البنوك بمدينة أسيوط . وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم دمج بنك العمال المصري فى بنك التنمية الصناعية المصري في أول نوفمبر ٢٠٠٨ وتم تعديل الاسم ليصبح بنك التنمية الصناعية والعمال المصري. وقد أنشأ بنك التنمية الصناعية المصري أربعة فروع له في محافظات الصعيد في كل من أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان لخدمة المستثمرين في المشروعات والأنشطة الصناعية والتصنيع الزراعي والسياحة والخدمات ومدهم بالقروض والتسهيلات والخدمات المصرفية اللازمة لتمويل احتياجاتهم من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأنشطة الجارية والتجارية المرتبطة بها، وذلك من خلال تقديم خدمات في المجالات التمويلية والمصرفية والفنية والاقتصادية وبشكل عام فقد ساعد البنك في القيام بعدة أدوار في محافظة أسيوط من خلال تمويل المشروعات بالمناطق الصناعية وتمويل المشروعات الصناعية داخل المحافظة

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دور المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

شباب الخريجين بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية شملت مشـــروعات وأنشـــطة زراعية وصناعية وتجارية بفائدة قدرها ٧% خلال عام واحد. وقد بلغت قيمـــة هـــذه القروض ٦٥.٨ مليون جنيه تم إقراض ١٥٢٠ مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر حتى عام ٢٠١٢ (١)

د- الصندوق الاجتماعي للتنمية: هو صـــندوق قـــومي أنشـــئ بـــالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف توفير فرص عمل والمساهمة في حـــل مشـــكلة البطالة والتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محـــدودي الدخل(٢)، ويتبع الصندوق في أسلوب عمله نظم ومرونة المنظمات الدولية والإقليميـــة حتى يكون نداً في التعامل الفني والإدارة مع الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليميـــة المنتشرة في جميع المحافظات، وتشمل الفئات المستهدفة من الصندوق كل مـــن شـــباب الخريجين والعاطلين وهي تلك الفئات الأكثر تـــأثراً ببرنـــامج الإصـــلاح الاقتصـــادي، والطبقات الكادحة ومحدودي الدخل والمرأة وسكان المناطق المحرومة. وقد صدر القـــرار الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء جهاز تنمية المشـــروعات الصـــغيرة التـــابع للصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل كافة أجهزة الدولة وكذلك من القطاع الخـــاص، ويكون بذلك الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية قطاع المشروعات الصـــغيرة والإشراف على تنفيذها. وتبدأ قيمة القروض من ١٠-٥٠ ألف جنيه للمستفيد الواحد وتصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع، وبلغت قيمة الفائدة البسيطة حتى عام ١٩٩٧ نحو ٨% إلى أن تم تخفيضها إلى ٧% للمشـــروعات الجديدة، ٩% للمشروعات القائمة. كما أن المستفيد من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء نشـــاطه تشـــجيعاً للعمـــل الحر.(٣) وتحقيقاً لنشر أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية في أرجاء الجمهورية للوصول

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: بيانات غير منشورة، أسيوط ٢٠١٢.

(٢) أ- رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية: الصـــندوق الاجتمـــاعي للتنميـــة، المهمـــة والأهداف، القاهرة ١٩٩٦، راجع: ص٥.

ب- موقع الصندوق الاجتماعي على شبكة الانترنت: **http://www.sfdegypt.org.**

(٣) عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

للفئات المستهدفة والحصول على أفضل النتائج مع أجهزة الحكم المحلي والجمعيات الأهلية والخاصة ، فقد تم إنشاء وحدة معاونة المستفيدين التي تغطي محافظتي القاهرة والجيزة وشبكة من المكاتب الإقليمية في المحافظات طبقاً لأولوية خاصة تأخذ في اعتبارها الكثافة السكانية ونسب العمالة العاطلة في مختلف المحافظات، وهذه الشبكة اللامركزية متصلة بالأمانة العامة للصندوق من ناحية ووحدات الحكم المحلي والجمعيات الأهلية من ناحية أخرى. وقد حظيت محافظة أسيوط من خلال افتتاح فرع للصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة تحت مسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية- مكتب أسيوط الإقليمي والذي افتتح في أبريل ١٩٩٣، حيث قام الصندوق بعدد من المشروعات التنموية في المحافظة باعتماد حوالي ٢٩٦ مليون جنيه منها حوالي ١٥٨ مليون جنيه منحة، ١٣٨ مليون جنيه قروض لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

ونظراً لأهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة رسمية مسئولة عن المشروعات الصغيرة في مصر بوجه عام ومحافظة أسيوط بوجه خاص فسوف نستعرض دور الصندوق في تمويل المشروعات الصغيرة ، ولكي تكتمل الصورة سوف نتناول دور الصندوق أيضا في تمويل المشروعات المتناهية الصغر، نظراً للارتباط الوثيق بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث نوعية الأنشطة التي تمارسها فضلا عن جهات التمويل والاقراض المشتركة بين كلا النوعين من المشروعات.

التوزيع الجغرافي لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية:

١- التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) :

يتضح من خلال الجدول (١٢) والشكل (٨) ما يلي:

بلغ عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة أسيوط ١١١٠٠ مشروع خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) تتوزع على جميع مراكز المحافظة.

جدول(١٢) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) (*)

السنة / المركز / المدينة	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩			٢٠١٠			٢٠١١			٢٠١٢			إجمالى المحافظة
	عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أبنوب	٥٤	٢٤	٧٨	٥٧	٢٧	٨٤	١٦٣	٣٠	١٩٣	٦٥	٢٣	٨٨	٤٥	١٤	٥٩	٥٢	٢٢	٧٤	٥٦	١٧	٧٠	٤٠	٩	٤٩	١٦	١٧	٥٧	٤٠	١٧	١٧	٥٨٨	١٨١	٧٦٩
أبوتيج	٣٥	١٣	٤٨	٣٤	١٩	٥٣	١٧٣	٣٢	٢٠٥	١٠٦	٣٢	١٣٨	٨٣	٢٨	١١١	٦٧	١٣	٨٠	٧٤	٢١	٩٥	٥٩	٨	٦٧	٦٣	١٧	١١٢	٩٥	٩٩	٣٦	٦٣	٧٨٩	٢١٩	١٠٠٨
مدينة أسيوط	١٠١	٥٩	١٦٠	١٤١	٦٠	٢٠١	٣٤٣	١٦٣	٥٠٦	٣٢١	١٢٨	٤٤٩	٢٣٠	٨٩	٣١٩	٨٤	٢٨	١١٢	٦١	٢٧	٨٨	٣٥	١٤	٤٩	٨٤	٢٩	١٠٩	٨٤	١٢٩	٤٢	٨٧	١٤٨٧	٦٣٥	٢١٢٢
ديروط	٦٤	٢٣	٨٧	٥١	٢٣	٧٤	١٤٩	٥٨	٢٠٧	٧٧	٤٥	١٢٢	٣٣	١١	٤٤	٥٥	١٧	٧٢	٤٢	٢٥	٦٧	٣٣	١٣	٤٦	١١٤	٥٨	١٧٢	١٢٣	٢٢٧	١٠٤	٧٤١	٣٧٧	١١١٨
البدار ي	١٨	٩	٢٧	١٦	١٢	٢٨	٩٧	٥٠	١٤٧	٧١	٣٠	١٠١	٧٨	١٧	٩٥	٨٧	٣٢	١١٩	٥٩	٢٣	٨٢	٣٧	١٢	٤٩	٧١	٢١	٩٢	٩	١٤	٥	٥٤٣	٢١١	٧٥٤

الغنايم	١٢	٤	١٦	١٦	١١	٢٧	٧٥	٢٩	١٠٤	٤٩	١٢	٤٩	٦١	٣٨	١١	٤٩	٩٤	٣٠	١٢٤	٢٨	٨	٣٦	٢٥	٩	٣٤	٤٢	١٤	٥٦	٧	–	٧	١٢٨	٣٨٦	٥١٤
القوصية	٥٥	١٦	٧١	٥٠	٢٨	٧٨	١٤٨	٧٣	٢٢١	٩٣	٤٨	١٥٢	١٤١	١١١	٤١	١٥١	٥٣	٢٠٤	٧٣	٢٩	١٠٢	٤٢	٥١	١٢٦	١٦٤	٩٠	١٩٠	٥٢	٥٢	١٠٤	٥١٣	٨٠١	١٣١٤
ساحل سليم	٢١	١٠	٣١	٢٤	١٢	٣٦	٨٧	٣١	١١٨	٤٥	٢٨	٩٢	٧٣	٦٩	٢٣	٦٣	٢٦	٨٩	٣	١٤	١١	١١	١٦	٥	١١	١٤	٣٥	٢٥	١٢	٣٧	١٦١	٣٨٠	٥٤١
منفلوط	٣٥	٦	٤١	٤٩	٢٢	٧٧١	١٦٤	٥٢	٢١٦	١٢٣	٤٨	١٥٨	١٧١	١١٤	٤٤	١٠٤	٥٣	١٥٧	٢٤	٧٤	٣٤	٢٢	٥٦	١٥٣	٤٨	٢٠١	٩٨	٤٤	١٢٤	٣٦٣	١٢٢٤	١٢٨٧
صدفا	٢٩	١٣	٤٢	٢١	١٧	٣٨	١٨٤	٦٦	٢٥٠	١٠٥	٥٥	١١٧	٧٣	٤٤	١٥	٥٢	٤٢	١١٣	٧١	١٤	٢٩	٥٢	٤٣	٤٢	٢٠	٦٢	٣٤	١٩	٥٣	٣٠٥	٦٢٥	٩٣٠
الفتح	٢٤	٦	٣٠	١٠	١٤١	٢١	١٠٥	٢٩	١٣٤	٤٩	١٦	٤٠	٦٥	٣١	٩	٣٠	١٣	٤٣	٤	٢٢	٢٣	٩	٣٢	٢٣	٩	٣٢	١١	٦	١٧	١١٢	٣٢٤	٤٣٦
مركز أسيوط	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤١	١٩	٦٠	٢٥	١٣	٣٨	٥٥	٢٣	٩٢	٧٨	٣٢	٥	٣٧	٦٠	٢٤٧	٣٠٧
إجمالي المحافظة	٤٤٨	١٨٣	٦٣١	٤٦٩	٢٤٢	٧١١	١٦٨٨	٦١٣	٢٣٠١	١١٠٤	٤٦٥	١٢٣٦	١٥٦٩	٩٠٥	٣٣١	٩٢٠	٣٦١	١٢٨١	٥٥٠	٢١٢	٧٦٢	٣٩٣	١٣٧	٥٣٠	٨٦٩	٣٢٧	١١٩٦	٥٥٧	٣٢٦	٨٨٣	٧٨٣٥	٣٢٦٥	١١١٠٠

(*) المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة،أسيوط ٢٠٠٣-٢٠١٣.

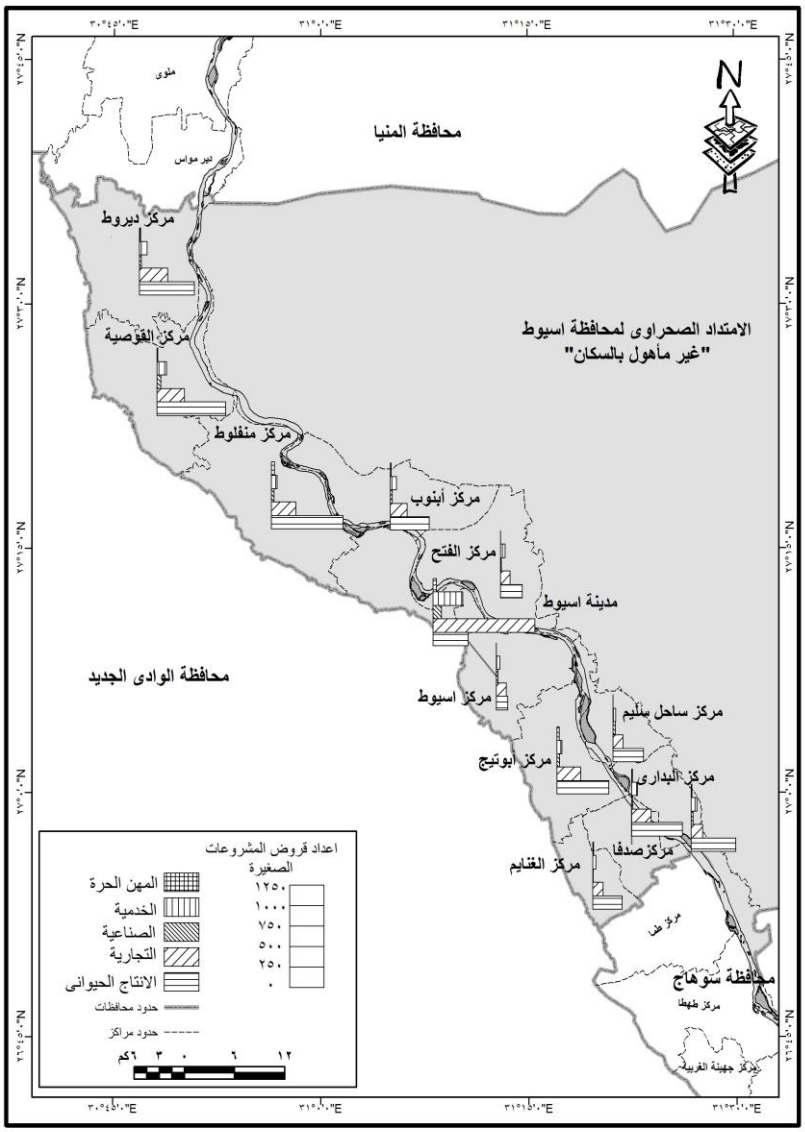

شكل (٨) التوزيع الجغرافي لأعداد قروض المشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

١- جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين جميع مراكز ومدن المحافظة حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة بها نحو ٢١٢٢ مشروعاً وذلك بنسبة ١٩.١% من جملة المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ويختص ١٤٨٧ مشروعاً بالذكور في حين يختص ٦٣٥ مشروعاً بالإناث، وقد جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات الصغيرة والتي أقامها الصندوق خلال الفترة المذكورة حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة به ١٣١٤ مشروعاً. وذلك بنسبة ١١.٨% من جملة المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق خلال نفس الفترة، وتتوزع هذه المشروعات بين الذكور ٨٠١ مشروعاً، والإناث ٥١٣ مشروعا. وجاء مركز منفلوط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة به ١٢٨٧ مشروعاً يختص ١٢٢٤ مشروعاً بالذكور، في حين يختص نحو ٣٦٣ مشروعاً بالإناث. احتلت مراكز ديروط، أبو تيج، صدفا، أبنوب، البداري، ساحل سليم، الغنايم، الفتح المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق في هذه المراكز على التوالي .

(٢) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي والمخصصة للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

يتضح من خلال الجدول (١٣) والشكل (٩) ما يلي:

١- بلغ إجمالي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط نحو ٤٨٧.٧ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠٣/١/١-٢٠١٢/١٢/٣١) وقد وزعت هذه القروض على جميع أنواع المشروعات الصغيرة .

٢- استحوذت المشروعات التجارية على المركز الأول بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي حيث بلغت القروض المخصصة لهذه المشروعات ٢٢٨.٧ مليون جنيه وذلك بنسبة ٤٦.٩% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة

(٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٣٤٨٦ مشروعاً صغيراً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات التجارية، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ١١٣.٢ مليون جنيه، خصصت لتمويل ١٢٠٩ مشروعاً صغيرا، ويرجع ذلك إلى أن المدينة هي حاضرة المحافظة حيث يتوفر بها خدمات البنية الأساسية لهذه المشروعات وعلى رأسها وفرة وسائل النقل والمواصلات مع إرتفاع كثافة سكانها الذين يمثلون سوقاً كبيرة لاستهلاك منتجات هذه المشروعات فضلا عن ارتفاع قدرتهم الشرائية مما يسهل على هذه المشروعات توزيع منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح. ويتركز في مدينة أسيوط جميع أنواع الأنشطة التجارية مثل تجارة الملابس والمنتجات الجلدية والأجهزة الكهربائية والمنزلية والمواد الغذائية وأدوات ومستحضرات التجميل والمنتجات الكيماوية والبلاستيك والورق.

جدول (١٣) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٣/١/١-٢٠١٢/١٢/٣١)*

نوع المشروعات	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية		مشروعات الإنتاج الحيواني		مشروعات المهن الحرة		مشروعات أخرى		الإجمالي	
المركز/ المدينة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
أبنوب	١٠٣٨	٤.٣٨٤,٧٠٠	٢٠	٩٣.١٠٠	٤٩٦	١.٩٤٤.٥٠٠	٩٨٤	٣.٠٣٦.٤٠٠	٧	٥٨.٠٠٠	٥	٣٥.٠٠٠	٢.٥٥٠	٩.٥٥١.٧٠٠
أبو تيج	٥٤٨٤	١٠.٦٦٩.٤٥٠	١٨٧	٣٠٨.١٥٠	١٦١٨	٣.٥٨٥,٧٥٠	١٠٥٢٩	١٦.٢٢٧.٨٥٠	١	٥٠٠	٢٢	٧٣.١٥٠	١٧.٨٤١	٣٠.٨٦٤.٨٥٠
مدينة أسيوط	٣٤٥١	١٧.١٣٤.١٦٦	٦٧	٣٣٨.٠٠٠	١٩٢٣	٨.٦٤٩.٧٧	١٠٤٩	٢.٩٧٩.٦٠٠	٨	٤١.٠٠٠	٥	٣٦.٠٠٠	٦.٥٠٣	٢٩.٤٣٨.٤٦٦
ديروط	٩٢٥٨	١٨.٠٢٨.١٠٥	١٠٩	٢٥٤.٣٨٥	١٩٥٢	٤.٧٦٨.٤٠٠	١١٩٧١	٢٠.٣٨١.٦١٠	٤	١٨.٠٠٠	٢٨	١١١.٠٠٠	٢٣.٣٢٢	٤٣.٥٦١.٥٠٠
البداري	٥٠٢	٢.٢٥٣.٠٠٠	٤	٢٠.٠٠٠	٣١٠	١.٣٦١.٥٠٠	٩٦٥	٣.٨٦٥.٥٠٠	–	–	٢	٨.٠٠٠	١.٧٨٣	٧.٥١٨.٠٠٠
الغنايم	١٠٤٧	٤.٠٣٤.٥٠٠	٢٩	١٣٧.٥٠٠	٤٣٤	١.٤٦٢.٠٠٠	١٩٢٥	٥.٤٩٨.٢٠٠	–	–	٤	١٨.٠٠٠	٣.٤٣٩	١١.١٥٠.٢٠٠
القوصية	١٧٨١	٧.٦٦٦.٤٠٠	٤٢	٢٣٠.٠٠٠	١٣٨٧	٥.٧٨٨.٠٠٠	١٤٤٤٥	٥.٠٥٤.٩٠٠	٥	٣١.٠٠٠	١٥	٦٧.٥٠٠	٤.٦٧٥	١٨.٧٣٧.٨٠٠
ساحل سليم	٤٢٨٣	١٢.٩٥٦.٥٠٠	١١٧	٥٥٥.٥٠٠	١٢٧٥	٥.٠١٧.٥٠٠	٤٥٥٢	٨.٠٣٩.٠٠٠	١	٦.٠٠٠	١٩	٩٩.٠٠٠	١٠.٢٤٧	٢٦.٦٧٣.٥٠٠
منفلوط	٦٤٦	١٩.٧٤٤.٦	١٥	٦٩٧.٩٠	٢٩٤	١٠.٦٩٢.١	٧.٦٦	٢١.٢٧,٨٥	١	٤٥.٠٠	٤٩	١٨١.٥	١٦.٧٩	٥٢.٦٣٣.٩

	٧	٠٠	٤	٠	٠٠		٠	١	١٠٠٠		–	٠٠	٥٠
صدفا	١١١٠	١,٨٥٥,٥٠٠	١٠	٢٠٠.٠٠٠	٤٢٢.٧٥٠	١٤٠٢	١.٩٤٢.٠٠٠	١	١.٠٠٠	–	–	٢.٧٦٩	٤.٢٤١.٢٥٠
الفتح	٣٣٨٨	٨.٦٢١.١٠٠	١٠٧	٢٣٦.٣٥٠	٣.٦٠٨.٨٠٠	٥٠٧٥	١١.٢٢٧.٠٤٦	١	٤.٠٠٠	٩	٢٨.٣٥٠	٩.٥٨٠	٢٣.٧٢٦.٧٤٦
مركز أسيوط	٨٩	٤.٤٨٣.٦٢٤	١٥	٩٥.٥٠٠	١.٧٩٢.٥٠٠	٩٦٠	٤.٠٩٥.٠٠٠	١	٥.٠٠٠	٢	٧.٠٠٠	٢.٢٠٨	١٠.٤٧٨.٦٢٤
إجمالي المحافظة	٣٨٦٩٩	١١١.٨٤١.٦٤٥	٨٦١	٢.٩٨٦.٣٨٥	٤٩.٠٩٤.٦٠٠	٤٨٠٢٣	١٠٣.٨٧٩.٩٥٦	٣٩	٢٠٩.٥٠٠	١٦٠	٦٦٤.٥٠٠	١٠١.٧١٧	٢٦٨.٦٧٦.٥٨٦

(*) المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط ٢٠٠٣-٢٠١٣.

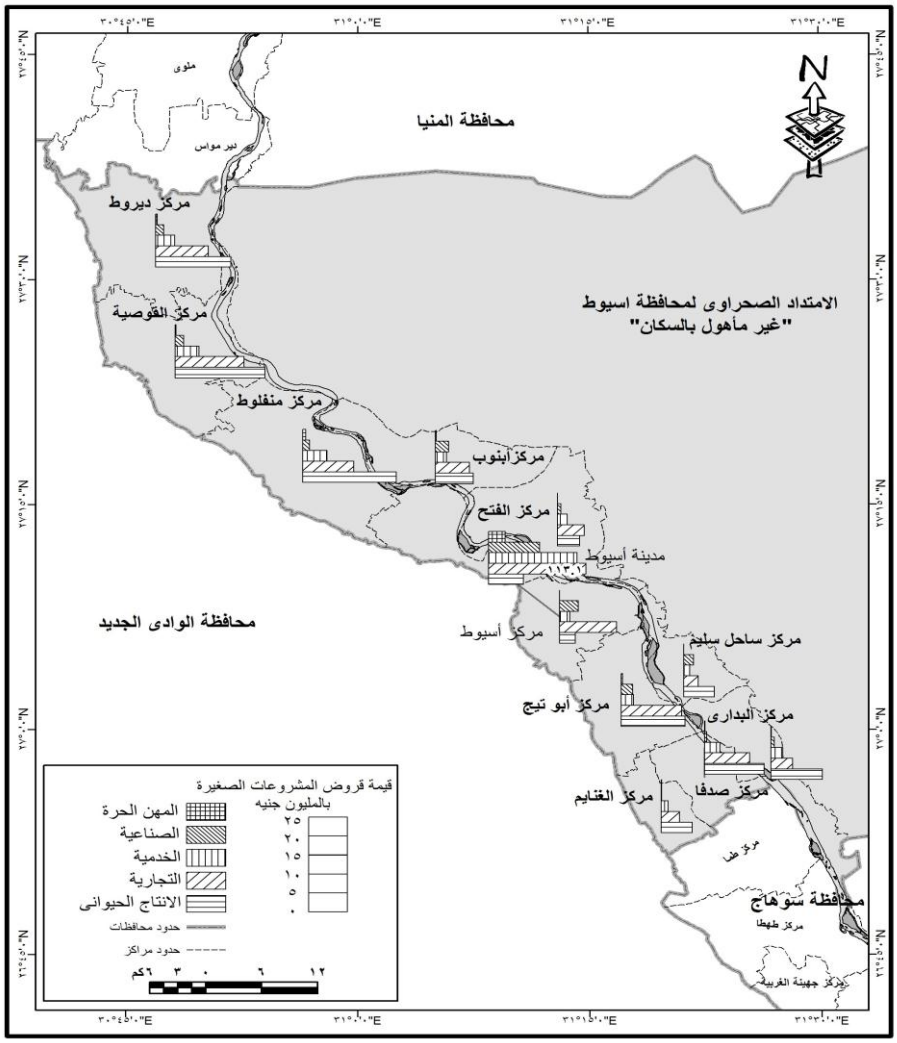

شكل (٩) التوزيع الجغرافي لقيمة قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بعد مدينة أسيوط من حيث قروض الصندوق الاجتماعي والتي بلغت ١٧.٧ مليون جنيه خصصت لتمويل ٣٢٨ مشروعاً تجاريـاً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث قروض الصندوق والـتي بلغت ١٥.٤ مليون جنيه خصصت لتمويل ٢٧٩ مشروعاً تجاريا، واحتل مركز أسيوط المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة بالنسبة لقروض الصندوق والتي بلغت ١٤.٦ مليـون جنيه خصصت لتمويل ١١٨ مشروعاً تجارياً، ثم جاءت مراكز ديروط، منفلوط، صدفا، أبنوب، الفتح، البداري، الغنايم، وساحل سليم في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصـة مـن الصـندوق الاجتمـاعي للمشروعات التجارية. ومن الملاحظ أن معظم هذه القروض قـد خصصـت لتمويـل مشروعات المواد الغذائية والأخشاب وتجارة علـف الحيـوان والمنتجـات الحيوانيـة والمشروعات التجارية القطاعي.

٣- احتلت مشروعات الإنتاج الحيواني المركز الثاني بالنسبة لقروض الصـندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ١٥٥.٦ مليون جنيه وذلك بنسبة ٣١.٩% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٦٠٤٣ مشـروعاً للإنتـاج الحيواني، وتشمل مشروعات الإنتاج الحيواني مشروعات تسمين الثروة الحيوانية وتمويلها وعلى رأسها الأبقار وتربية الأغنام والماعز والمشروعات الخاصة بالمستلزمات الحيوانيـة والمناحل وغيرها.

جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمـالي قيمـة القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمـة القـروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من ٢٤ مليون جنيه خصصت لتمويل ٨٥٢ مشروعاً، ومن الملاحظ أن مشروعات الإنتاج الحيواني تتركز في المراكز التي ترتفع بها نسبة سكان

الريف، ويعد مركز منفلوط ثالث مراكز محافظة أسيوط بالنسبة لعدد سكان الريف والذين بلغ عددهم ٣٨٤.٩ ألف نسمة عام ٢٠١١ [١] .

جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز أكثر من ٢٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ٨١٤ مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ١٩.٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ٦٥٢ مشروعاً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ١٦.٤ مليون جنيه خصصت لتمويل ٦١٦ مشروعاً. ثم جاءت باقي مراكز المحافظة وهي مراكز صدفا، البداري، أبنوب، مدينة أسيوط، الغنايم، ساحل سليم، الفتح، مركز أسيوط في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي لمشروعات الإنتاج الحيواني .

٤- حققت المشروعات الخدمية المركز الثالث بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ٦١.٣ مليون جنيه وذلك بنسبة ١٢.٦% من إجمال بالقروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ١٠٥٠ مشروعاً خدمياً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٢٢.٧ مليون جنيه خصصت لتمويل ٣٥٢ مشروعاً خدمياً، ويرجع ذلك إلى أن المدينة هي حاضرة المحافظة ووجهتها حيث يتردد معظم أبناء المحافظة وخاصة من باقي المراكز عليها للحصول على ما يحتاجونه من خدمات مختلفة، وعلى الرغم من أن

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، أسيوط يناير ٢٠١٢.

المشروعات الصغيرة دورها محلي حيث لا يتعدى نفوذها المدنية التي توجد بها، إلا أن الخدمات التي تقام في المدن الكبرى مثل مدينة أسيوط يتعدى نفوذها الإطار المكاني للمدينة ، ويصل إلى مسافات قد تصل إلى ٦٢ كيلو متر حيث تبعد مدينة ديروط عن مدينة أسيوط ، وهي أبعد مدن المحافظة عن مدينة أسيوط تجاه الشمال.

جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٦.٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ٧٢ مشروعاً خدمياً، ويرجع السبب في ذلك إلى قرب مركز منفلوط من مدينة أسيوط حاضرة المحافظة، وزيادة الإقبال من الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة على إقامة مشروعاتهم الصغيرة به نظراً لارتفاع أسعار الأرض وبالتالي ارتفاع أسعار المحلات وإيجارها في مدينة أسيوط. حقق مركز القوصية المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٦.١ مليون جنيه خصصت لتمويل ١١٦ مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٤.٩ مليون جنيه خصصت لتمويل ٨٩ مشروعاً خدمياً. جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز صدفا، أبوتيج، البداري، أبنوب، مركز أسيوط، الفتح، الغنايم، ساحل سليم في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي للمشروعات الخدمية بالمحافظة .

١- حققت المشروعات الصناعية المركز الرابع بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ٣٥.٢ مليون جنيه وذلك بنسبة ٧.٢% من إجمالى القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٣٥٠ مشروعاً صناعياً.

- جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات ١٢.١ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٠٣ مشروعاً صناعياً صغيراً، ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة عوامل التوطن الصناعي لمثل هذه المشروعات وخاصة المواد الخام والتي يتم الحصول عليها بسهولة، والأيدي العاملة ومصادر الطاقة وخاصة الكهرباء التي تعتمد عليها مثل هذه المشروعات والسوق الكبيرة للاستهلاك والتي تمكن مثل هذه المشروعات من توزيع منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح.

- جاء مركز أسيوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو ٤.٧ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٦ مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تفوق مركز أسيوط على باقي مراكز المحافظة بالنسبة للقروض الموجهة للمشروعات الصناعية إلى وقوع منطقة بني غالب الصناعية بالمركز والتي انشئت عام ١٩٩٤ وتبلغ مساحتها ١.٨ مليون متر مربع، وقد فضلت بعض المشروعات الصغيرة إقامة منشآتها للاستفادة من وفرة خدمات البنية الأساسية (الطرق، الكهرباء، المياه، الاتصالات)، وتخصيص مساحات من الأراضي لمثل هذه المشروعات، فضلا عن أن المشروعات الصناعية الكبيرة تفضل وقوع المشروعات الصغيرة بالقرب منها حيث تعتمد عليها كصناعات مغذية لها.

- جاء مركز أبنوب في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٣.٤ مليون جنيه خصصت لتمويل ٢٤ مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تصدر مركز أبنوب المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة إلى وقوع أكبر منطقة صناعية بمحافظة أسيوط على أرض المركز وهي منطقة عرب العوامر والتي انشئت عام ١٩٩٤ على مساحة تصل إلى ٢.٦ مليون متر مربع، حيث تفضل المشروعات الصناعية الصغيرة التركز في مثل هذه المناطق للاستفادة من خدمات البنية الأساسية وتغذية المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض منتجاتها الوسيطة التي غالباُ ما تمثل بداية لكثير من

المراحل الصناعية بالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٢.٩ مليون جنيه خصصت لتمويل ٢٩ مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تصدر مركز أبو تيج مرتبة متقدمة بين مراكز المحافظة بالنسبة للمشروعات الصناعية إلى وقوع منطقة الزرابي الصناعية بالمركز والتي أنشئت عام ١٩٩٥ على مساحة تصل إلى ١٤٧ ألف متر مربع، كما جاء مركز ساحل سليم في المرتبة الخامسة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٢.٦ مليون جنيه خصصت لتمويل ٢٨ مشروعاً صناعيا.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز ساحل سليم يقع به منطقة الغريب الصناعية والتي أنشئت عام ١٩٩٧ على مساحة ٢٣١ ألف متر مربع، ويقع بهذه المنطقة مجمع للصناعات الصغيرة والذي يعد المجمع الوحيد من نوعه على أرض المحافظة، وقد تم إنشائه عن طريق الجهاز التنفيذي للمشروعات التابع لوزارة الصناعة، ويعتبر هذا المجمع الصناعي بمثابة حاضنة صناعية. (١) **Industrial Incubator**

ونظراً للصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة من جميع النواحي، تولدت الحاجة لبعض المؤسسات الهامة أو الخاصة أو المختلطة إلى توفير مجموعة متكاملة من آليات الدعم للمشروعات الصغيرة التي تنطوي على قدر من التجديد والابتكار لمدة محددة إلى أن يتم تخرجها من الحاضنة، وتوفر الحاضنة بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل، وبعد إنتهاء الفترة المحددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول الحاضنات إلى صاحب مشروع جديد وذلك بعد أن يكون صاحب المشروع الصغير قد وقف على قدميه وتوسع في إنتاجية

(١) هذا المصطلح مستوحى من حاضنات الأطفال حديثي الولادة والتي تساعد هؤلاء الأطفال على اجتياز صعوبات الظروف المحيطة بهم.

وكبر حجم مشروعه[1] ثم جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز القوصية، ديروط، منفلوط، الفتح، البداري، صدفا، الغنايم في المراتب من السادسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصناعية .

٦- احتلت مشروعات المهن الحرة المركز الخامس بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ٦.٨ مليون جنيه وذلك بنسبة ١.٤% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ١٧١ مشروعاً للمهن الحرة. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٤.٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ٤٢ مشروعاً للمهن الحرة، وتفضل بعض مشروعات المهن الحرة التركز في المدن الرئيسية للوقوف على أذواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم، ومن أمثلة هذه المشروعات محلات تفصيل الملابس (الترزي / الخياطة) وقص الشعر (الكوافير / الحلاقة) وصناعة المنتجات الجلدية. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات ٧٧٣ ألف جنيه خصصت لتمويل ٤٠ مشروعاً للمهن الحرة، وقد جاء مركز ديروط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات المهن الحرة، حيث خصص لهذه المشروعات ٤٣٧ ألف جنيه خصصت لتمويل ١٦ مشروعاً، ثم جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز أبو تيج، القوصية، أبنوب، صدفا، البداري، الغنايم، الفتح، منفلوط، وساحل سليم في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة .

---

(١) حسام الدين جاد الرب: تقييم التجربة المصرية في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات، التجمع الخامس لمؤتمرات آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بالمغرب، فاس ٢٥-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

ولكي تكتمل صورة التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية على مستوى المحافظة يجب أن نتناول توزيع القروض المخصصة للمشروعات المتناهية الصغر حسب نوع النشاط وذلك على مستوى مراكز المحافظة.

(٣) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي والمخصصة للمشروعات المتناهية الصغر[١] حسب نوع النشاط على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

يتضح من خلال الجدول (١٤) و الشكلين (١٠) ، (١١) ما يلي:

١- بلغ إجمالي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات المتناهية الصغر في محافظة أسيوط ٢٦٨.٧ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد وزعت هذه القروض على جميع أنواع المشروعات المتناهية الصغر (التجارية- الصناعية – الخدمية- الإنتاج الحيواني- المهن الحرة).

(١) يقصد بالمشروعات المتناهية الصغر هي تلك المشروعات التي يعمل بها من ١-٤ عمال ويقل رأسمال كل منها عن ٥٠ ألف جنيه .

جدول(١٤)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٣/١/١-٢٠١٢/١٢/٣١) القيمة بالجنية المصري

نوع المشروعات / المركز المدينة	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية		مشروعات الإنتاج الحيواني		مشروعات المهن الحرة		الإجمالي	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
أبنوب	٢٠٢	٨.٧٥٥.٩٠٠	٢٤	٣.٣٦٩.٠٠٠	٧٣	٢.٩١٠.٧٧٥	٤٦١	٩.٧٤٦.٨٠٠	٩	٢٨٧.٠٠٠	٧٦٩	٢٥.٠٦٩.٥٧٥
أبو تيج	٢٧٩	١٥.٤٢٣.٠٠٠	٢٩	٢.٨٨١.٠٠٠	٥٨	٣.١٦٠.٨٠٠	٦١٦	١٦.٣٧٣.٨٠٠	٢٦	٣٤٩.٠٠٠	١٠٠٨	٣٨.١٨٧.٦٠٠
مدينة أسيوط	١٢٠٩	١١٣.١٧٠.٣٣٠	١٠٣	١٣.١٣٢.٠٠٠	٣٥٢	٢٢.٧١٥.٧٨٩	٤١٦	٨.٩٥٤.٥٠٠	٤٢	٤.٣٢٢.٧٦١	٢١٢٢	١٦٢.٢٩٥.٧٢٩
ديروط	٣٣٦	١٣.٥٢٤.٥٠٠	٢٥	٢.١٣٢.٠٠٠	٨٩	٤.٩٢٢.٨٢٥	٦٥٢	١٩.٣٤٥.٧٥٠	١٦	٤٣٧.٠٠٠	١١١٨	٤٠.٣٦٢.٠٧٥
البداري	١٣٥	٥.٤٦٦.٥٠٠	٢١	٨٥٥.٩٠٠	٦٤٥	٣.٠١٩.٦٣٨	٥٢٨	١٣.١٤٧.٤٠٠	٦	١١٥.٠٠٠	٧٥٤	٢٢.٦٠٤.٤٣٨
الغنايم	١٢١	٤.٦٥٧.٥٠٠	٣	٦٨.٠٠٠	٣٥	١.٧٠٠.٦٨٤	٣٤٧	٧.٩٥٩.١١٧	٨	٨٠.٠٠٠	٥١٤	١٤.٤٦٥.٣٠١
القوصية	٣٢٨	١٧.٦٧٠.٤٢٥	٤٥	٢.١٥٩.٠٠٠	١١٦	٦.٠٩٧.٠٢٥	٨١٤	٢٣.٠٧٠.٩٠٠	١١	٢٩٨.٠٠٠	١٣١٤	٤٩.٢٩٥.٣٥٠
ساحل سليم	١٢٠	٣.٦٩٦.٢٠٠	٢٨	٢.٥٩٠.١٧٥	٣١	١.٥٠٥.٣٠٠	٣٦١	٧.٨٨٧.٠٥٠	١	١٠.٠٠٠	٥٤١	١٥.٦٩٢.٧٢٥
منفلوط	٢٩١	١٣.١٥٥.٠٠٠	٣٢	١.٧٨٤.٩٣٥	٧٢	٦.٢٥٩.٥٠٠	٨٥٢	٢٤.٠٢٩.٤٦٠	٤٠	٧٧٣.٠٠٠	١٢٨٧	٤٦.٠٠١.٨٩٥
صدفا	٢٣٣	١١.٦٤٩.٥٨٥	١٣	٥٨٥.٤٢٢	٦٩	٣.٩٥٤.٨٠٠	٦٠٥	١٥.٣١٤.٤٠٠	١٠	١٢٥.٠٠٠	٩٣٠	٣١.٦٢٩.٢٠٧
الفتح	١١٤	٦.٩٣٦.٦٠٠	١١	٩٢٩.٥٠٠	٥٣	٢.٥١٧.١٦٧	٢٥٦	٥.٧٠٣.٣٧	٢	٢٠.٠٠٠	٤٣٦	١٦.١٠٦.٦٣٧
مركز أسيوط	١١٨	١٤.٦٠٦.٨٨٥	١٦	٤.٧٢٨.٠٠٠	٣٨	٢.٥٥٣.١٠٠	١٣٥	٤.٠٦٢.٩٠٠	–	–	٣٠٧	٢٥.٩٥٠.٨٨٥
إجمالي المحافظة	٣٤٨٦	٢٢٨.٧١٢.٤٢٥	٣٥٠	٣٥.٢١٤,٩٣٢	١٠٥٠	٦١.٣٢١.٤٠٣	٦٠٤٣	١٥٥.٥٩٥.٩٤٧	١٧١	٦.٨١٦.٧٢٠	١١١٠٠	٤٨٧.٦٦١.٤٢٧

(*) المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي – فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط ٢٠٠٣-٢٠١٣.

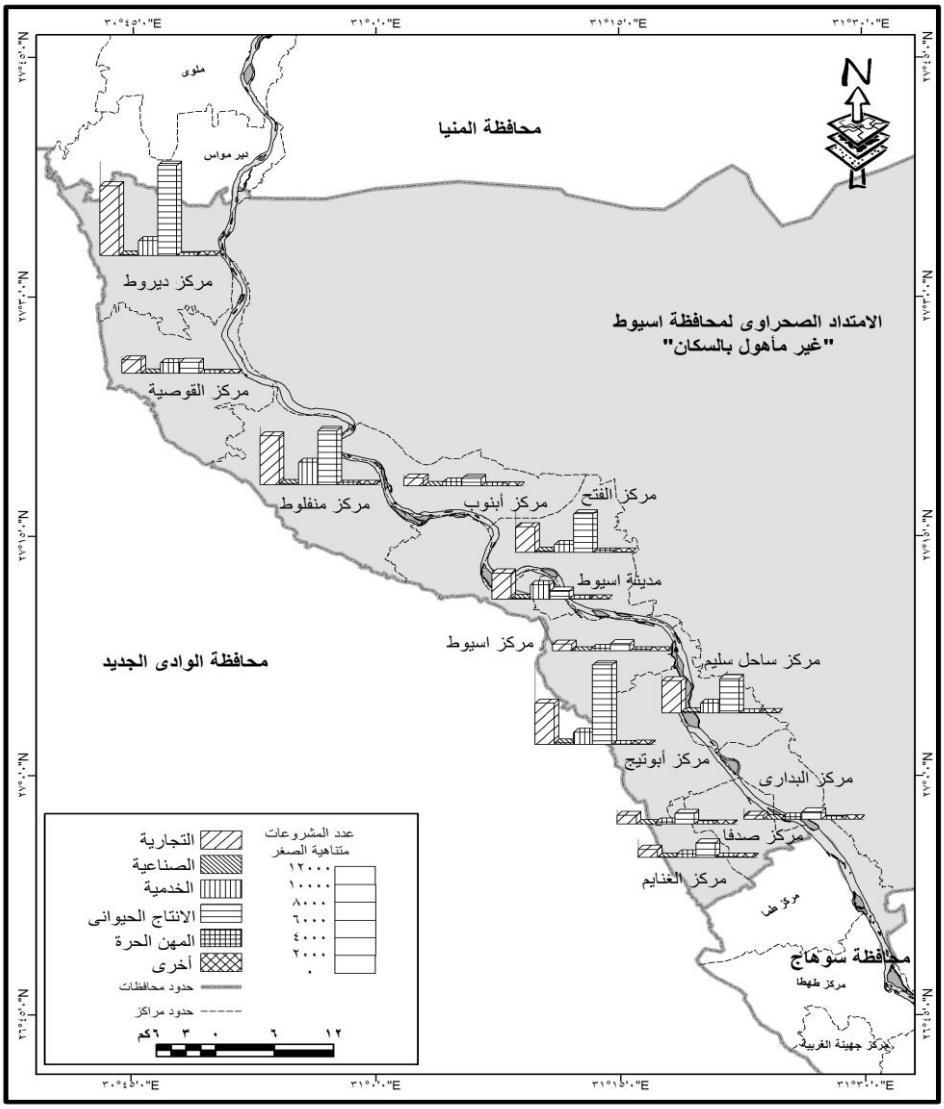

شكل (١٠) التوزيع الجغرافي لعدد المشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

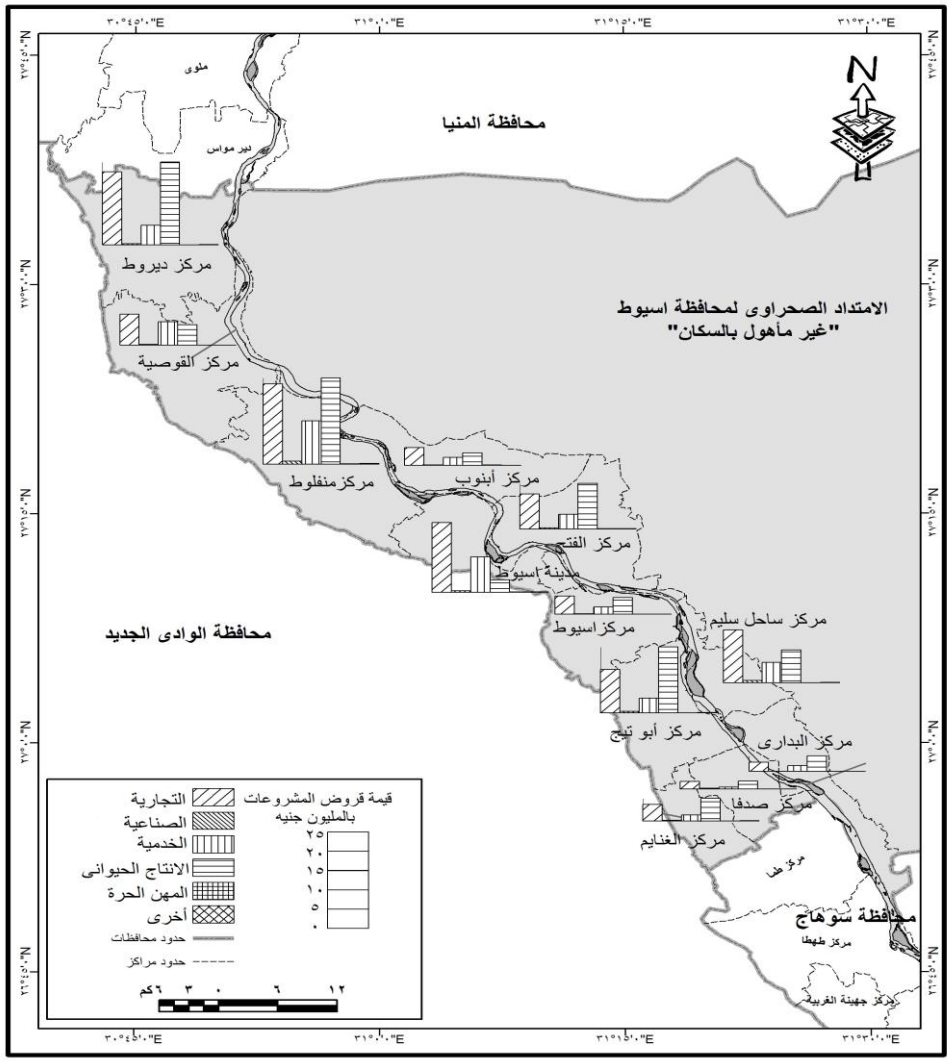

شكل (١١) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٢)

٢- استحوذت المشروعات التجارية على المركز الأول بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي المخصصة للمشروعات المتناهية الصغر بلغت القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو ٢٢٨.٧ مليون جنيه وذلك بنسبة ٤١.٦% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٣٨٦٩٩ مشروعاً متناهي الصغر. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات التجارية، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ١٩.٧ مليون جنيه خصصت لتمويل ٦٤٦٧ مشروعاً متناهي الصغر، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثانية بعد مركز منفلوط من حيث قروض الصندوق الاجتماعي المخصصة للمشروعات التجارية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من ١٨ مليون جنيه خصصت لتمويل ٩٢٥٨ مشروعاً تجارياً، ثم جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الثالثة بين مراكز ومدن المحافظة حيث بلغ إجمالي القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمدينة ١٧.١ مليون جنيه خصصت لتمويل ٣٤٥١ مشروعاً. جاءت بقية مراكز المحافظة وهي ساحل سليم، أبو تيج، الفتح، القوصية مركز أسيوط ، أبنوب، الغنايم، البداري، صدفا في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات التجارية بالمحافظة.

٣- احتلت مشروعات الإنتاج الحيواني المركز الثاني بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ١٠٣.٨ مليون جنيه وذلك بنسبة ٣٨.٧% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٤٨٠٢٣ مشروعاً للإنتاج الحيواني، وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٢١.٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ٧١٦٦ مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه

المشروعات بالمركز ٢٠.٤ مليون جنيه خصصت لتمويل ١١٩٧١ مشروعاً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ١٦.٣ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٠٥٢٩ مشروعاً. ثم جاءت باقي مراكز المحافظة وهي مراكز الفتح، ساحل سليم، الغنايم، القوصية، مركز أسيوط، البداري، أبنوب، مدينة أسيوط، وصدفا في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني.

٤- حققت المشروعات الخدمية المركز الثالث بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو ٤٩.١ مليون جنيه وذلك بنسبة ١٨.٣% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل ١٣٩٣٥ مشروعاً خدمياً. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو ١٠.٧ مليون جنيه خصصت لتمويل ٢٩٤٤ مشروعاً خدمياً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الثانية بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمدينة ٨.٦ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٩٢٣ مشروعاً، ثم جاء مركز القوصية في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٥.٨ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٣٨٧ مشروعاً، واحتل مركز ساحل سليم المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من ٥ مليون جنيه خصصت لتمويل ١٢٧٥ مشروعاً. ثم جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز ديروط، الفتح، أبوتيج، أبنوب، مركز أسيوط، الغنايم، البداري، صدفا، في

المراتب من الخامسة حتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة.

٥- حققت المشروعات الصناعية المركز الرابع بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ٣ مليون جنيه وذلك بنسبة ١.١% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٨٦١ مشروعاً صناعياً. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو ٦٩٧.٩ ألف جنيه خصصت لتمويل ١٥٤ مشروعاً صناعياً متناهي الصغر، ثم جاء مركز ساحل سليم في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز ٥٥٥.٥ ألف جنيه خصصت لتمويل ١١٧ مشروعاً صناعياً ثم جاءت بقية مراكز المحافظة هي مدينة أسيوط، أبو تيج، ديروط، الفتح، القوصية، صدفا، الغنايم، مركز أسيوط، أبنوب، البداري في المراتب من الثالثة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية.

٦- احتلت المشروعات الأخرى المركز الخامس بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو ٦٦٤.٥ ألف جنيه وذلك بنسبة ٠.٢% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد خصصت هذه القروض لتمويل ١٦٠ مشروعاً.، وقد تصدر مركزا منفلوط وديروط باقي مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الأخرى بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركزين ١٨١.٥، ١١١ ألف جنيه على الترتيب خصصت لتمويل ٤٩، ٢٨ مشروعاً على التوالي . وجاءت باقي مراكز المحافظة وهي ساحل سليم، أبو تيج، القوصية، مدينة أسيوط، أبنوب، الفتح، الغنايم، البداري، بمركز أسيوط في المراتب من

الثالثة وحتى العاشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الأخرى بالمحافظة.

٧- حققت مشروعات المهن الحرة المركز السادس والأخير بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات ٢٠٩.٥ ألف جنيه وذلك بنسبة ٠.١% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وقد خصصت هذه القروض لتمويل ٣٩ مشروعاً للمهن الحرة. وقد جاء مركز أبنوب في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٥٨ ألف جنيه خصصت لتمويل ٧ مشروعات، وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات ٤٥ ألف جنيه خصصت لتمويل ١٠ مشروعات، ثم جاءت بقية مراكز ومدن المحافظة وهي مدينة أسيوط، القوصية، ديروط، ساحل سليم، مركز أسيوط، الفتح، صدفا، أبوتيج في المراتب من الثالثة وحتى العاشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة.

الخـــاتمـــة

من خلال العرض السابق للمشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط يمكن أن نخـــرج بمجموعة من النتائج والتوصيات:

(أ) النتائج :

١- يتبين من استعراض التجارب المحلية للمشروعات الصغيرة في مصر إنه لم يتم الاتفاق حتى الآن بين الجهات الحكومية وغير الحكومية للوصـــول إلى تعريـــف محـــدد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و تعتمد الدول العربية ومـــن بينـــها مصـــر في تقسيمها للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط الاقتصادي، حيـــث أن المشـــروع الصغير يمكن أن يعمل في كافة المجالات الاقتصادية سواء الصناعية، التجارية، الخدميـــة، الزراعية، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية وغيرها.

٢- تتصف المشروعات الصغيرة بعدد من السمات الخاصة التي تميزهـــا عـــن المشروعات الكبيرة ويجعلها أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي لبعض الدول ومـــن بينها مصر، وأهم هذه الخصائص هي: طبيعة النشاط، طبيعة الملكية، عمر المشـــروعات، عدد المشتغلين، رأس المال المستثمر، ملكية المشروعات تبعاً للجنس، وعمر القائمين على المشروعات.

٣- بلغ عدد المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ٧٤٣٧١ مشروعاً عـــام ٢٠١٢، وتتوزع هذه المشروعات على جميع مراكز ومدن المحافظة، وقد احتلت مدينـــة أسيوط المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى أكثر من خمس (٢١%) عدد المشروعات بالمحافظة.

٤- تسهم المشروعات الصغيرة بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة مـــن خلال توفير العديد من فرص العمل المختلفة، كما توفر سلعاً وخدمات لفئات المجتمـــع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتهم الشرائية.

٥- تلعب المنشآت الصغيرة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها، كما تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال الموارد البيئية المحلية المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة مثال أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة والمزارع السمكية ومزارع الدواجن.

٦- تتعدد الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر من ناحية التمويل أو التسويق أو الإشراف والتنظيم، وأهم هذه الجهات على الإطلاق هو الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك التجارية فضلا عن صندوق التنمية المحلية وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي ومشروع الأسر المنتجة، وتتراوح فائدة قروض البنوك للمشروعات الصغيرة بين ٧-١٦%، في حين تتراوح بين ٧-٩% في حالة الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٧- قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل ١١١٠٠ مشروعاً صغيراً موزعة على جميع مراكز ومدن محافظة أسيوط، وقد بلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه المشروعات ٤٧٨.٧ مليون جنيه خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٢)، وتغطي هذه المشروعات العديد من الأنشطة مثل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والإنتاج الحيواني والمهن الحرة، كما قام الصندوق بتمويل ١٠١.٧١٧ مشروعاً متناهي الصغر موزعة على جميع مراكز ومدن المحافظة ، وقد بلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه المشروعات نحو ٢٦٨.٧ مليون جنيه وذلك خلال الفترة ذاتها، وتغطي هذه المشروعات العديد من الأنشطة مثل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والإنتاج الحيواني والمهن الحرة.

٨- تعاني المشروعات الصغيرة في المحافظة من العديد من المشكلات مثل مشكلات التمويل، المشكلات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية مع الأجهزة الحكومية،مشكلات توريد الخامات، مشكلات التعبئة والتغليف، مشكلات التسويق، المشكلات التنظيمية والإدارية داخل المنشأة، مشكلات الضرائب، المشكلات الفنية، مشكلات العمالة،مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي والبنية الأساسية، ومشكلات المعلومات والبيانات.

(ب) المقترحات والتوصيات:

١- ضرورة الاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وفي هذا الإطار يجب تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من قبل صانع القرار حتى يتم وضع التعريف على أساسها، كما يجب أن يكون هذا التعريف بسيط وسهل الاستخدام بالنسبة لأصحاب الأعمال وصانعي السياسات ، كما يجب أن يكون قائم على حقائق اجتماعية واقتصادية للدولة ومتسق مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، إلى جانب ذلك يجب أن يكون هناك آلية لتغيير التعريف إذا ما تطلبت الظروف الاقتصادية هذا التغيير.

٢- توفير وسائل تمويل للمشروعات الصغيرة، حيث حدد قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالمعاونة في الحصول على ما تحتاجه تلك المشروعات من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من جهات.

٣- تبني سياسة واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة على أنه يجب وضع منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.

٤- يجب على الصندوق الاجتماعي للتنمية زيادة القروض الممنوحة من خلال المنافذ الوسيطة خاصة البنوك من أجل الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في مجال التمويل واختيار القروض ومتابعة السداد.

٥- يجب على البنوك بصفة عامة والبنوك الحكومية الكبرى بصفة خاصة- البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، البنك الوطني للتنمية، بنك ناصر الاجتماعي- زيادة التمويل الموجه إلى المشروعات الصغيرة لما لهذا القطاع من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بشكل عام ومحافظة أسيوط على وجه الخصوص.

٦- اقتراح إنشاء جهاز عام لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال استعراض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجد أن جميع التجارب التي تم الإطلاع عليها وهي الهند واليابان وإيطاليا على سبيل المثال قد قامت بإنشاء جهة أو جهاز مختص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي يعاني فيه قطاع المشروعات الصغيرة في مصر من التخبط وعدم التنسيق بين الجهود المبذولة لتنمية المشروعات الصغيرة من جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان دعم هذا القطاع الحيوي في مصر من خلال إنشاء جهاز عام لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث ينبثق من هذا الجهاز عدداً من اللجان الفرعية تكون مسئولة عن متابعة التمويل والتسويق والدعم الفني وأن يتمتع هذا الجهاز باستقلالية تامة.

٧- يجب على المجالس التشريعية في الدولة إعادة النظر في بعض التشريعات الحاكمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة بشكل يؤدي إلى اختصار الإجراءات المطلوبة ومن ذلك الاكتفاء بجهة واحدة للتراخيص إذا كان النشاط يخضع في ترخيصه لأكثر من قانون مثل الاكتفاء بالتراخيص الصادرة من الجهات المختصة والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها بالنسبة للأنشطة الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص بتأسيس الشركة من الهيئة العامة للاستثمار منعاً للتكرار وطول الإجراءات.

٨- ينبغي على وزارة المالية تعديل السياسات الضريبية حيث أن هذه السياسة تتصف بالتحيز لبعض المشروعات الصغيرة دون الأخرى، فتعفي مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروعات الأسر المنتجة من الضرائب، في حين لا تعفي باقي المشروعات الصغيرة التي يتم تمويلها من جهات تمويل أخرى كمشروعات صندوق التنمية المحلية التي تقام بالقرى، والتي يدرج معظمها ضمن المشروعات متناهية الصغر وتمول بتكلفة إقراض تزيد عن مثيلتها الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، فضلا عن المشاركة الذاتية لأصحاب تلك المشروعات في تمويلها.

٩- وضع إستراتيجية ورؤية قومية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي.

١٠-تشجيع إقامة المجمعات الصناعية حيث أن هذه المجمعات تقوم بتجميع المشروعات والصناعات الصغيرة حتى يسهل تحقيق التكامل فيما بينها والمشروعات الخدمية الأخرى من جهة والاستفادة من وفورات التجمع الناجم عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي في منطقة واحدة بما في ذلك المرافق الأساسية والخدمات الفنية والتجارية والتسويقية وتسهيلات التدريب والتأهيل من جهة أخرى، فضلا عن كونها تعمل على تجنب الكثير من المشاكل التي يمكن أن تواجهها المشروعات والصناعات الصغيرة إذا عملت بصورة منفردة.

١١-إعداد خريطة استثمارية للصناعات المختلفة بحيث توضح كمية ونوعية وحجم الصناعات الصغيرة ودرجة انتشارها وحجم الطلب عليها والمتطلبات اللازمة لإقامة صناعات تكاملية متطورة ، وأن تكون الهيئة العامة للتنمية الصناعية هي المسئولة عن هذه الخريطة.

١٢-ينبغي على صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة الإدارة المحلية العمل على إقامة ونشر الصناعات التكاملية بريف وقرى محافظة أسيوط، وضرورة الاهتمام بتطوير تلك الصناعات وتنمية القائمين عليها من خلال توفير آليات العمل القادرة على ذلك بالمناطق الريفية.

-١٣

١٤-نشر الحضانات الصناعية **Industrial Incubations** وذلك بهدف إكساب أصحاب المشروعات والصناعات الصغيرة الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية التي تمكن من إقامة مشروعات وصناعات متطورة وخاصة تلك تعتمد على تغذية الصناعات الكبرى، وتعتمد تلك الحضانات على احتضان المشروعات والصناعات الصغيرة بين ٣-٥ سنوات مع توفير المناخ والإمكانات والمقومات اللازمة لممارسة

نشاطها، فضلا عن ذلك فإن تلك الحضانات تعمل على توفير البعد المكاني للمشروعات التي تحتضنها، ويمكن اعتبارها نواة لإقامة المجمعات الصناعية المتطورة بالقرى.

١٥-ينبغي أن تقوم محافظة أسيوط بإعداد خريطة معلوماتية عن القرى والأحياء المختلفة بمراكز ومدن المحافظة والتي توضح الامكانات الطبيعية و البشرية الراهنة والمستقبلية والخبرات والمزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل منها.

١٦-يجب على الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتنمية الصناعية ووزارة التضامن الاجتماعي أن تقوم بتشجيع إقامة شركات تسويق متخصصة تهتم بالترويج والتسويق لمنتجات صناعات معينة أو عدة صناعات من خلال تشجيع إقامة المجمعات التسويقية **Shopping Malls** بالمدن والمناطق القريبة من مواقع الصناعات الصغيرة بالمناطق الريفية مما يساعد على تسويق منتجاتها، استكشاف الفرص التسويقية المتاحة محلياً وخارجياً، والاشتراك في المعارض المحلية والخارجية، وتوفير خدمات التوزيع وتعبئة وتداول ونقل المنتجات وتوفير خدمات التصدير، كما يمكن لتلك الشركات أيضا القيام بتوفير وبيع الخامات ومستلزمات الإنتاج والعدد والآلات العالية الجودة وبأنسب الأسعار إلى أصحاب المصانع والمشروعات الصغيرة.

١٧-إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة فى المحافظة، وأن تكون محافظة أسيوط هي جهة الإختصاص بذلك ، فعلى الرغم من وجود مجموعة من هذه البيانات يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، و الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو حتى التي تشتمل عليها أنظمة التسجيل مثل التأمينات الاجتماعية والسجل التجاري وغيرها من الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة ؛إلا أن التضارب في هذه البيانات يقلل من قيمتها.

١٨- تشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية للدخول إلى القطاع غير الرسمي، فمما لاشك فيه أن القطاع الغير رسمي يشكل عائقاً خطيراً على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الرسمي ويحرم الاقتصاد من الاستفادة القصوى منها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للقطاع غير الرسمي إلا أنه يقصد به هنا

هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية، ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها: (١)

١- غياب تسجيل المنشآت في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها.

٢- تتصف المنشآت في القطاع غير الرسمي بصغر حجم التشغيل فيها.

٣- تتسم المنشآت في القطاع غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر.

١٩- نشر استخدام التجارة الإلكترونية لمنتجات المشروعات الصغيرة وذلك من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حيث يمكن الإعلان والتسويق عن منتجات المشروعات الصغيرة بالريف من خلالها، و يتطلب ذلك العمل على توفير الإمكانيات والأجهزة التي تساعد على ذلك مع عمل برامج تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النظام. وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة بنقطة التجارة الدولية بمحافظة أسيوط للترويج للمنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة الموجهة للتصدير حيث تقوم النقطة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بهذه الخدمات مجاناً. كما يمكن الاستعانة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط كهيئة استشارية لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على الإعلان عن الترويج لبيع منتجاتهم على أن تقوم محافظة أسيوط بدور الممول لمشروع التجارة الإلكترونية.

٢٠- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، ويمكن الاستعانة في ذلك

---

(١) راجع: أ- سعاد كامل رزق: تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧١/٤٧٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٣، ص ص ١٥٥-١٩٤.

ب- شحاته سليمان المليجي: القطاع غير المنظم ودوره في التنمية، كتاب العمل، العدد ٥٥٥، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة أسيوط كهيئة استشارية للقيام بعمليات تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة بالمحافظة.

٢١-إنشاء بورصات خاصة بالمشروعات الصغيرة، فقد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثماراتها في مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو، وفي هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال الطرح المبدئي للأسهم على الجمهور. وقد قامت عديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا بإنشاء بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية :

١- أحمد حلمي عبداللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، (ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤.

٢- إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٥.

٣- جابر عوض سيد وزملاؤه: الصناعات الصغيرة، المعهد العال للخدمة الاجتماعية، أسوان، د. ت.

٤- حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد ١٥، جامعة المنوفية، مدينة السادات، مارس ٢٠٠٧.

٥- ----------: تقييم التجربة المصرية في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات، التجمع الخامس لمؤتمرات آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بالمغرب، فاس ٢٥-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨

٦- حسام مندور: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة خارجية رقم ١٦٠٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.

٧- حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٠.

٨- حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصر، القاهرة، ٢٠٠٧.

٩- حمدي الحناوي: تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ٢٠٠٦.

١٠-رشيد بداوي: أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منتدى الشباب القروي، الرباط ٢٠١٠.

١١-سعاد كامل رزق : تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٧١/٤٧٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة يوليو/أكتوبر ٢٠٠٣.

١٢-سماح مصطفى عبدالغني: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣-سمير زهير الصوص: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية، قلقيلية ٢٠١٠.

١٤-سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، مذكرة خارجية رقم ١٦٢٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مارس ٢٠٠٧.

١٥-السيد الحسيني: التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨٢.

١٦-سيد كاسب، جمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديدات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ٢٠٠٧.

١٧-شحاته سليمان المليجي : القطاع غير المنظم ودوره في التنمية ، كتاب العمل ، العدد ٥٥٥، القاهرة أكتوبر ٢٠٠٥

١٨-عبدالحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٢.

١٩-عبدالرازق خليل، عادل نقموش: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر ٢٠٠٦.

٢٠-عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٩.

٢١-عبدالمنعم شوقي: دليل مدينة أسيوط، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦٤.

٢٢-عثمان فيض الله : مدينة أسيوط بحث في بيئتها بين الماضي والحاضر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠١٢ .

٢٣-علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، المجلد الرابع، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٨.

٢٤-الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، شعبان ١٤٢٤هـ/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٥-فريد راغب النجار: إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٨/١٩٩٩.

٢٦-----------: الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٢٧-ماهر المخروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة، عمان، مايو ٢٠٠٦

٢٨-محمد علي أحمد: المشكلات الإدارية للصناعات الصغيرة في محافظة سوهاج، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٩١.

٢٩-المعهد العربي للتخطيط: تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢.

٣٠-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في ظل المتغيرات المالية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣١-منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٥، شرم الشيخ ٢٣ فبراير/١ مارس ٢٠٠٨.

٣٢-ميساء حبيب سلمان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاجن ٢٠٠٩.

٣٣-نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عهد عبدالناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٤-هاله محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٥-هشام حنضل عبدالباقي، هالة مصطفى محمود: تفعيل دور الصناعات الصغيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر

تحت عنوان " تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية" ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠٠٣.

٣٦-هشام مخلوف وزملاؤه: الملامح الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتجاهات السكانية لمحافظة أسيوط، القاهرة ٢٠٠٨.

٣٧-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية نشرة نقطة التجارة الدولية، دراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد السادس، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

٣٨-وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية: تجربة مشروع الأسر المنتجة، القاهرة ١٩٩٥.

٣٩-وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: صندوق التنمية المحلية، القاهرة ٢٠١٠.

ثانيا : المصادر العربية :

١- بنك الإسكندرية: التمويل المصرفي للتنمية الصناعية في مصر مع التركيز على الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة ١٩٩٠.

٢- البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠١٠.

٤- بنك مصر: تمويل الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، السنة ٣٣، العدد الثاني، القاهرة ١٩٨٩.

٥- الجريدة الرسمية : العدد ٢٤ ، تابع (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٠ يونيه ٢٠٠٤.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧- ---------: الخريطة الطوبوغرافية الرقمية لمحافظة أسيوط ، مقياس رسم ١:٥٠.٠٠٠، القاهرة ٢٠٠٨ .

٨- ---------: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، القاهرة، سبتمبر ، ٢٠١٢.

٩- ---------: المؤسسات غير المصرفية والحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مرجع رقم (١٢٤-١٤٦٠٦-٢٠١٠)، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٠.

١٠---------: النتائج النهائية لتعداد المنشآت لسنة ٢٠٠٦، محافظة أسيوط، القاهرة يونيه ٢٠٠٩.

١١---------: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (محافظة أسيوط)، القاهرة، يونيه ٢٠٠٨.

١٢---------: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظات الجمهورية، القاهرة، يونيه، ٢٠٠٩.

١٣-رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية: الصندوق الاجتماعي للتنمية، المهمة والأهداف، القاهرة ١٩٩٦.

١٤-الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي فرع أسيوط: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط، ٢٠٠٣-٢٠١٣.

١٥-----------: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، مارس ٢٠١٣.

١٦- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الفني، القاهرة٢٠٠٩.

١٧- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة، محركات أساسية لنمو اقتصادي منشور، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٣.

١٨- مجلس الشورى: الصناعات الصغيرة، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ١٠، القاهرة، ١٩٩٢.

١٩----------: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، (دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، القاهرة ٢٠٠٣.

٢٠- المجلس القومي للمرأة : توثيق وتنمية فن التليّ ، القاهرة ٢٠٠٤ .

٢١- محافظة أسيوط: أسيوط على طريقة التنمية (١٩٩٩-٢٠٠٥)، المواطن- الهدف- الوسيلة ، إدارة العلاقات العامة بالمحافظة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، أسيوط ٢٠٠٦.

٢٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، المشاكل ومقترحات الحلول، القاهرة ٢٠٠٢.

٢٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: تحسين الدخول وضمانات المعاشات للفئات الأولى بالرعاية، بيانات غير منشورة، أسيوط ديسمبر ٢٠١٢.

٢٤----------: أسيوط في بداية القرن الحادي والعشرين، أسيوط، أبريل ٢٠٠١.

٢٥----------: أسيوط في عام ٢٠٠٠، أسيوط، أبريل ٢٠٠٠.

٢٦- ----------: نشرة المعلومات، العدد ٢٤٢، أسيوط فبراير ٢٠١١.

٢٧- ----------: نشرة المعلومات، العدد ٢٥٤، أسيوط فبراير ٢٠١٢.

٢٨- ----------: بيانات غير منشورة، أسيوط يناير ٢٠١٢.

٢٩- ----------: بيانات غير منشورة، أسيوط ٢٠١٢.

٣٠- مصلحة الإحصاء والتعداد: إقليم مصر، الإحصاء السنوي العام (١٩٥٧ – ١٩٥٨)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦٠.

٣١- منظمة العمل العربية: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٢٨، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القاهرة، ١٥-٢٢ مايو ٢٠١١.

٣٢- الهيئة المصرية العامة للمساحة : الخريطة الطوبوغرافية لمحافظة أسيوط ، مقياس ١:٥٠.٠٠٠، عدة لوحات، القاهرة ١٩٩٦.

٣٣- وزارة التنمية المحلية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي: توثيق تجربة جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي مع المشروعات الصغيرة، القاهرة ٢٠٠٢.

ثالثا : المراجع غير العربية :

1- Bansal, S, K., Financial problem of small scale industries, Anmol publications, New Delhi 1991.

2- Harpe, M., "Small Business in the third world, John Wiely and Sons, Sussex ,1991.

3- I.L.O, A fair Globalization , Creating Opportunities for all, Geneva 2004.

4- Meghana, A, & Beck, T. and Demirgue-Kunt, A., Small and Medium Enterprises Across the Global: a new database,

world Bank policy Research, Working paper 3127, New York, 2003
5- Neck, P, "Role and importance of small enterprises development, management development, No-14, ILO, Geneva 1979. -Staley, E & Morse, R., Modern small industry for developing countries , Stanford Research Industry, MC Graw Hill Book company, Stanford 1965.
6- Weiss, J., Industry in Developing countries, second edition, Rutledge, London, 1998.
7- World Bank, Ease of doing business, Washington 2009.
8- World Bank, World Development indicators, Washington 2009.

رابعا : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :

1- http://www.dataworldbank-org/indicatorlic.businеasxg.

2- http://www.sfdegypt.org

4- www. Tpegypt.gov.eg/Arabic/TPactivities. Aspx?

5- 4- www.kenanaonline.eg.org1

جامعة أسيوط

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

ملحق رقم (١)

نموذج استبيان

ملحوظة : بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية وخاصة بأغراض البحث العلمي فقط

يقوم الباحث بدراسة ميدانية حول " المشاريع الصغيرة فى محافظة أسيوط ودورها فى التنمية الاقتصادية - دراسة جغرافية " وقد اعدت هذه الاستمارة خصيصا لهذا الغرض ، لذا أرجو تعبئة هذه الاستمارة بكل دقة وعناية بوضع علامة واحدة أمام الإجابة الـــتي تعبر عن وجهة نظركم لما يعود بالفائدة على تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة فى محافظـــة أسيوط .

أولا : بيانات شخصية :

١-النوع ( ) ذكر ( ) أنثى

٢-العمر ( ) ٢٢ سنة فأقل ( ) ٢٣- ٣٠

( ) ٣١- ٣٥ ( ) ٣٦- ٤٠

( ) أكثر من ٥٠ سنة

٣-المؤهل الدراسى ( ) أمي ( ) يقرأ ويكتب

( ) دبلوم متوسط ( ) ثانوية عامة

( ) مؤهل عالى ( ) ماجستير

( ) دكتوراه

ثانيا : بيانات خاصة بالمشروع :

١- اسم المشروع : .....

٢- الاسم التجاري للمشروع : .....

٣- القسم / الحي / الشارع / القرية / المركز التابع له المشروع :.....

٤- إجمالي مساحة المشروع : م٢

٥- النشاط الذى يمارسه القائمون على المشروع ( ) تجارى ( ) صناعى ( ) خدمى ( ) زراعى ( ) غير ذلك.

٦- تاريخ الإنشاء وبدء الإنتاج .....

٧- صفة الملكية للمشروع ( ) ملكية فردية ( ) ملكية أسرية ( ) ملكية شركة

٨- صفة العامل فى المشروع ( ) مدير ( ) مالك ومدير ( ) موظف

٩- عدد العاملين فى المشروع : ( ) أقل من عمال ( ) ٥- ٩ عمال( ) ١٠- ١٩عامل

( ) ٢٠-٣٩ عامل ( ) ٤٠- أقل من ٥٠ عامل

١٠- عمر المشروع ( ) أقل من ٣ سنوات ( ) ٤-٧ ( ) ٨- ١٠

( ) ١١-١٤ ( ) أكثر من ١٥ سنة

١١- حجم رأس المال للمشروع ( ) أقل من ٢٠٠٠٠ جنيه مصري

( ) ٢٠٠٠٠- أقل من ٣٥٠٠٠ جنيه

( ) ٣٥٠٠٠- أقل من ٥٠٠٠٠ جنيه

( ) أكثر من ٥٠٠٠٠ جنيه

١٣- عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشروع ( ) ٣ سنوات فأقل ( ) ٥- ٩

( ) ١٠- ١٥ ( ) أكثر من ١٥ سنة

١٤ -عدد الدورات التدريبية التى تلقاها أصحاب المشروع ( ) دورة ( ) دورتان

( ) ثلاث دورات ( ) أربع دورات ( ) خمس دورات فأكثر

١٥-المشكلات التي تواجه المشروع :

١٦- بيانات يريد صاحب المشروع إضافتها :

- .....

...

- .....

....

- .

.....

.

.....

يعتمد،،

عميد الكلية

أ.د/ معتمد على أحمد سليمان

جامعة أسيوط

يعتمد

التاريخ ٢٠١ /